دراسة ميدانية مقارنة للعلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي: بالتطبيق على الشركات المقيدة في أسواق المال العربية

الدكتور/ أيمن أحمد شتيوي

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة الإسكندرية

E-mail: aashet@Gmail.com

ملخص

يتمثل هدف الدراسة في فحص العلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي. حيث تسعى الدراسة لاختبار: (١) مدى تقلص الفروق المحاسبية بين الدول العربية، منعكسة في الفروق بين نسب الأرباح/السعر،بمرور الوقت، و(٢) مدى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي. حيث توضح نتائج الدراسة تقلص الفروق المحاسبية بين معظم الدول العربية في العينة بمرور الوقت، وأن التوافق المحاسبي الدولي يعتبر توجه محاسبي سائد بين الدول العربية. بالرغم من ذلك، لم تكشف الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التوافق المحاسبي الدولي وتحسين جودة التقارير المالية. حيث توضح نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة سلبية ومعنوية بين استمرارية الأرباح وتمهيد الدخل والتوافق المحاسبي الدولي. كما تكشف الدراسة عن وجود علاقة بنفس الإشارة المتوقعة للقدرة التنبؤية والتحفظ، وعن وجود علاقة بإشارة عكس المتوقعة لجودة اثر الاستحقاق، والقابلية للاعتماد، والتوقيت المناسب، والتحفظ، ولكن لم تكن العلاقة معنوية إحصائيا. لذلك، خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية تعتبر مختلطة وغير معنوية إحصائيا.

كما توضح نتائج تحليل الانحدار لبيانات الدول المتوافقة مع المعايير الدولية وجود دليل ضعيف على وجود علاقة إيجابية معنوية بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية. حيث ترتبط القدرة التنبؤية بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا مع التوافق المحاسبي الدولي، بينما يرتبط استمرارية الأرباح، وتمهيد الدخل بعلاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بالتوافق المحاسبي الدولي. وكانت إشارة علاقة جودة اثر الاستحقاق، والقابلية للاعتماد، والملائمة كما هو متوقع، بينما إشارة علاقة التوقيت المناسب، والتحفظ عكس ما هو متوقع، ولكن كانت كل تلك العلاقات غير معنوية إحصائيا. نخلص من ذلك إلى انه من غير الضروري أن يترتب على التوافق المحاسبي الدولي وحده تحسين جودة التقارير المالية.

١. مقدمة

نتيجة للتقدم التكنولوجي، وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسية، واتساع المنافسة على رأس المال، ونمو التنظيمات المحاسبية حول العالم، أصبحت الحاجة لمعلومات مالية شفافة قابلة للمقارنة قضية هامة. لذلك، تُبذل جهود كبيرة لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي من خلال تقليص الفروق في الممارسات المحاسبية بين بلدان العالم. حيث يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)بشكل منهجي لتوفيق ممارسات المحاسبة الدولية منذ عقدين، وتعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) المنشورة من قبل IASB معايير عالمية.

يوضح (الصادق، ١٩٨٩) أنه يمكن لمعايير المحاسبة الدولية تحقيق مصالح كافة الأطراف المعنية وعلى الأخص حماية المستثمرين في الأوراق المالية،حيث يذهب المستثمرون إلى الأسواق العالمية لاستغلال فرص الاستثمار الرأسمالي. ويحتاج المستثمرون الدوليون إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة، لان القوائم المالية المعدة طبقاًلمعايير محاسبية مختلفة تعوق اتخاذ قرارات استثمارية جيدة (Li, ٢٠١٠; Brown *et al.*, ٢٠١٠; Tan *et al.*, ٢٠١١; DeFond *et al.*, ٢٠١١). لذلك، تمكن معايير المحاسبة المتوافقة عالمياً المستثمرين الدوليين من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، ويترتب على قرارات الاستثمار الجيدة تخصيص كفء لرؤوس الأموال،كما يحقق تنويع لمحافظ الأوراق المالية وتقليص للمخاطر المالية. إن التخصيص الكفء لرؤوس الأموال يجعل الدول في وضع أفضل (Entwistle *et al.*, ٢٠٠٥)، ولتحقيق تلك المزايا، يتم تقليص الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول. حيث توضح دراسة (Land &Lang, ٢٠٠٢)تقلص الفروق المحاسبية بشكل جوهري بين الدول السبعة محل الدراسة.بالرغم من ذلك، لا تزال هناك فروق محاسبية قائمة ينجم عنها سوء فهم وعدم كفاءة قرارات المشاركين في أسواق المال حول العالم (Chamisa, ٢٠٠٠).

في المقابل، توجد بعض الانتقادات لتوفيق معايير المحاسبة الدولية. فطبقاً لبعض الباحثين (Ball, ١٩٩٥; Bradshaw &Miller, ٢٠٠٢)، لا تستطيع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المتوافقة استيفاء احتياجات المستفيدين الداخليين والخارجيين للشركات من المعلومات، كما لا يمكنها التناغم بشكل متسق مع البيئة العالمية المتنوعة. يوضح (Barth *et al.*, ١٩٩٩) انه قد يكون لتوفيق معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية آثار سلبية على أداء سوق الأوراق المالية، تحديداً على جودة معلومات السعر وحجم التداول. لذلك، تُبرز قضية التوافق المحاسبي وآثاره أسئلة بحثية يمكن دراستها ميدانياً.

٢. مشكلة البحث

يمكن صياغة سؤال البحث الرئيسي كالأتي: "هل يترتب على توفيق معايير المحاسبة دولياً تحسين في جودة التقارير المالية"؟ تحديداً، يتمثل هدف الدراسة في الإجابة على الأسئلة البحثية التالية: (١) هل تقلصت الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول العربية؟، وإذا كان ذلك صحيحاً، (٢) كيف يؤثر التوافق المحاسبي الدولي على جودة التقارير المالية؟ ويتمثل الدافع وراء صياغة تلك الأسئلة البحثية هو قناعة الباحث بأن القوائم المالية القابلة للمقارنة تمكن المستثمرين من التخصيص الكفء للموارد. فإذا تم توفيق المعايير المحاسبية، يتاح للمستثمرين قوائم مالية أكثر قابلية للمقارنة تمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل عند تخصيص مواردهم. وفي حالة قدرة المستثمرين على التخصيص الكفء للموارد بناءً على القوائم المالية، يمكن اعتبار القوائم المالية ذات جودة مرتفعة (Lang *et al.*, ٢٠١٠).

يتمثل الغرض الرئيسي للدراسة في فحص العلاقة بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية ميدانياً. حيث تقيس الدراسة الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول العربية محل الدراسة من خلال مدى اقتراب نسبة الأرباح/السعر لكل دولة في كل سنة من المتوسط المعدل لنسبة الأرباح/السعر لكل دول وفترات العينة. كما تقيس الدراسة جودة التقارير المالية لبلدان العينة في كل سنة من خلال قياس (١) جودة اثر الاستحقاق، (٢) واستمرارية الأرباح، (٣) والقدرة التنبؤية، (٤)وتمهيد الدخل، (٥) والقابلية للاعتماد، (٦) والملائمة، (٧) والتوقيت المناسب، (٨) والتحفظ.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من عدة أوجه. أولا، تركز الدراسات السابقة للتوافق المحاسبي الدولي على مقارنة عدد محدود من معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية، بينما تقارن الدراسة الحالية الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول العربية باستخدام المتوسط المعدل لنسبة الأرباح/السعر. ثانياً، تستخدم الدراسات السابقة مدخل المؤشرات المطور من قبل (Van der Tas, ١٩٨٨) بشكل واسع في قياس التوافق المحاسبي الدولي، حيث يسمح ذلك المدخل بقياس الفروق المحاسبية متمثلة في عدد محدود فقط من بنود القوائم المالية، بينما تختبر الدراسة الحالية مدى تقلص الفروق في كل الممارسات المحاسبية بين الدول العربية باستخدام نسبة الأرباح/السعر كمقياس ملخص رئيسي للممارسات المحاسبية. لذلك، تقيس الدراسة مدى التوجه العام في الدول العربية نحو التوافق المحاسبي، بدلاً من التركيز على بنود معينة في القوائم المالية. ثالثاً، تعتبر العديد من الدراسات السابقة تطبيق معايير المحاسبة الدولية دليل على التوافق المحاسبي، بالرغم من أن استخدام تاريخ تطبيق معايير المحاسبة الدولية كحد فاصل بين قبل وبعد التوافق المحاسبي لا يمكن من ملاحظة التغيرات التدريجية في جودة التقارير المالية بعد التوافق. وبسبب قيام بعض الدول العربية حديثاً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (والبعض الأخر لم يطبقها بعد)، فإن البيانات المتاحة

لفحص الفترات بعد التطبيق تعتبر محدودة. في ضوء ذلك، تفحص الدراسة الحالية التغييرات التدريجية في التوافق المحاسبي الدولي، والتغييرات في جودة التقارير المالية على مدار فترة ست سنوات، وفحص العلاقة بين المتغيرين. أخيرا، لا توجد دراسات سابقة تفحص مدى التحسن في جودة التقارير المالية كنتيجة للتوافق المحاسبي الدولي، بينما تفحص الدراسة الحالية مدى التحسن في جودة التقارير المالية كدليل على احد مزايا التوافق المحاسبي.

تساهم تلك الدراسة في الكتابات المحاسبية من ناحيتين. أولا، أنها تساهم في الدراسات المتعلقة بالتوافق المحاسبي الدولي(Murphy, ١٩٩٩; El-Gazzar *et al.*, ١٩٩٩; Ashbaugh, ٢٠٠١)،حيث لم تختبر الدراسات السابقة جودة التقارير المالية كدالة في التوافق المحاسبي. ويعتقد الباحث أن تلك الدراسة تعتبر أول محاولة لاختبار العلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي في الدول العربية، وبالتالي فإنها تقدم دليل ميداني على المزايا المحتملة لتوفيق معايير المحاسبة دولياً. بالإضافة لذلك، تساهم تلك الدراسة في الدراسات المتعلقة بالتوافق المحاسبي (Joos &Lang, ١٩٩٤; Herrmann &Thomas, ١٩٩٥; Street *et al.*, ٢٠٠٠; Land &Lang, ٢٠٠٢)من خلال تقديم دليل على التوافق المحاسبي يغطي عينة من الدول العربية باستخدام بيانات حديثة. أخيرا، يعتقد الباحث أن نتائج الدراسة ستساعد في تحسين فهم المستثمرين ومعدي المعايير للتوافق المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية.

٣.الدراسات السابقة وفروض الدراسة

يقدم هذا الجزء تحليل للدراسات السابقة ذات الصلة بالتوافق المحاسبي الدولي،وجودة التقارير المالية، ودور التوافق المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، وفروض الدراسة المرتبطة بها.

٣-١الدراسات المتعلقة بالتوافق المحاسبي الدولي

تؤكد دراسة أعدها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على أهمية قابلية معايير المحاسبة للمقارنة على المستوى الدولي، كما يلي:

> "دفعت المنافسة العالمية العديد من الشركات إلى الاهتمام بصورة متزايدة بالمستثمرين الدوليين، وذلك لتمويل الاتساع والتحديث اللازمين لملاحقة التطورات في الأسواق العالمية. وبالمثل، يهتم المستثمرون بصورة متزايدة بالدول الأجنبية لتوسيع الفرص الاستثمارية وتنويع المخاطر. نتيجة لذلك، برزت الحاجة لقوائم مالية قابلة للمقارنة دولياً، ومن ثم لمعايير محاسبية قابلة للمقارنة دولياً"(FASB, ١٩٩٦:٣).

تركز العديد من الدراسات السابقة على فحص صافي المنفعة أو التكلفة التي تحققها الشركات نتيجة لتطبيق معايير محاسبية متوافقة دولياً. فقد كشفت دراسة (Murphy, ١٩٩٩) عن زيادة حجم المنافع المحققة للشركات كلما زادت قابلية قوائمها المالية للمقارنة. حيث توضح الدراسة أن الشركات

السويسرية المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية تمتعت بزيادة جوهرية في حجم الأنشطة والمبيعات الأجنبية، بالإضافة إلى قيدها بالعديد من أسواق المال الأجنبية، ذلك بالمقارنة بالشركات السويسرية غير المطبقة للمعايير الدولية. كما فحص (El-Gazzar *et al.*, ١٩٩٩) نوعية الشركات التي تقوم اختيارياً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر حرصاً على تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية هي الشركات التي تمثل المبيعات الأجنبية نسبة مرتفعة من إجمالي إيراداتها، والتي يتم قيدها بالعديد من أسواق المال الأجنبية، والتي تتمتع بنسب منخفضة من الدين. ويعتبر ذلك دليل على أن الشركات التي تطبيق معايير المحاسبة الدولية تستفيد أكثر من المعاملات الأجنبية وتتمتع بانخفاض نسب الدين، بما يشير إلى اهتمام أسواق المال بشكل جوهري بتطبيق معايير محاسبية مقبولة دولياً.

كما كشفت دراسة (Ashbaugh &Pincus, ٢٠٠١) عن زيادة دقة توقعات المحللين الماليين للأرباح خلال الفترات اللاحقة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية. كما اكتشف (Ashbaugh, ٢٠٠١) قيام الشركات غير الأمريكية بالتقرير أكثر عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية عندما يتم تداول أسهما في العديد من أسواق المال العالمية. حيث تقدم الدراسة دليل على أن الشركات غير الأمريكية التي تقوم بالتقرير عن المعلومات المالية التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية تحقق بعض المنافع من تقديم تلك المعلومات.

في المقابل، تكشف بعض الدارسات السابقة الأخرى عن عدم جدوى توفيق معايير المحاسبة دولياً. حيث يوضح (Barth *et al.*, ١٩٩٩) في دراسة تحليلية زيادة تكلفة رأس المال مع زيادة التوافق المحاسبي، مما قد يضر بأداء سوق أسهم الشركة. وطبقاً لدراسة (Stolowy *et al.*, ٢٠٠١)، تختلف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة من بلد لأخر، وان تطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية يعتبر ضار، كما أنه من الصعب توفيق المعايير المحاسبية دولياً.وفي نفس الصدد، قام(Kirby, ٢٠٠١) بفحص تحليلي لنتائج توفيق معايير المحاسبة دولياً على مستوى الإفصاح. وقد خلص الباحث إلى أن بلدان العينة لم تكن في حال أفضل بشكل واضح عندما توجهت نحو الإفصاح الشامل، وأن تحقيق مزايا التوافق المحاسبي على مستوي الإفصاح يتوقف على مستوى التنمية الاقتصادية للدولة.تحديداً، تعاني الدول النامية المتوافقة على الإفصاح الشامل من خطر التعرض لأثار جانبية سلبية. كما يوضح (Ball, ١٩٩٥) أن المحاسبة جزء لا يتجزأ من المؤسسات الاقتصادية والسياسية للدولة، لذلك تختلف معايير المحاسبة المطبقة من دولة إلى أخرى، وأنه من غير المنطقي تطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عندما تختلف طرق استخدام المعلومات المحاسبية من دولة لأخرى. أكثر من ذلك، لا يزال هناك جدل حول ما إذا كان توفيق المعايير المحاسبية يؤدي لتطبيق معايير قابلة للمقارنة. فقد اختبر (Street *et al.*, ١٩٩٩) مدى امتثال الشركات التي تدعي تطبيق معايير المحاسبة الدولية لمتطلبات المعايير الدولية، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن عدم

الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية بشكل معنوي. فأكثر من نصف شركات العينة التي تطبق معايير الدولية، مع بعض الاستثناءات المحدودة، لا تمتثل لكل متطلبات المعايير الدولية.و يمكن أن نخلص من تلك النتائج إلى أن توفيق المعايير المحاسبية لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة.

يتضح مما سبق، وجود مزايا وعيوب للتوافق المحاسبي الدولي. وتسعى الدراسة الحالية لاختبار ما إذا كان تحسين جودة التقارير المحاسبية يعد احد مزايا التوافق المحاسبي الدولي. حيث تسعى الدراسة أولا لفحص مدى زيادة التوافق المحاسبي في الدول العربية بمرور الوقت. وفي هذا الصدد، فحصت العديد من الدراسات السابقة مدى اختلاف مبادئ المحاسبة المتعارف عليها محلياً عن المعايير الدولية. فقد كشفت دراسة (Street *et al.*, ٢٠٠٠) عن وجود فروق متعلقة ببنود محاسبية عديدة بين المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها والمعايير الدولية. كما قام (Ding *et al.*, ٢٠٠٥) بتطوير مؤشر لتباين متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محلياً والمعايير الدولية،ومؤشر لعدم تغطية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محلياً لقضايا محاسبية تناولتها المعايير الدولية لكل من ٥٢ دولة، وكشفت الدراسة عن اختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محلياً عن المعايير الدولية. وتعتبر تلك المداخل مفيدة فقط في قياس بعض الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول،ولكنها لا تمكن من فحص مدى تقلص تلك الفروق بمرور الزمن،كما أنها لم تستطيع تلخيص كل الفروق في مقياس واحد للتوافق.

فحصت بعض الدراسات السابقة الأخرى التوافق المحاسبي الدولي باستخدام مداخل تحليلية. حيث قام (Archer *et al.*, ١٩٩٦) بتطوير ست نماذج إحصائية، واحتساب التوزيع التكراري المتوقع لاختيار السياسة المحاسبية لكل نموذج، ثم مقارنه التوزيع التكراري المتوقع بالتوزيع التكراري المشاهد لاختيار السياسة المحاسبية في كل دولة. حيث قام الباحثون بتطبيق تلك النماذج على مجالين من مجالات اختيار السياسة المحاسبية، الضرائب المؤجلة والشهرة الموحدة، وذلك لتحديد مدى التوافق المحاسبي الدولي. وقد كشفت الدراسة عن زيادة القابلية للمقارنة عندما تتوافق اختيارات الشركات مع الطريقة المقبولة بوجه عام أو عندما يتقلص عدد الطرق المحاسبية المستخدمة. كما قام (Garrido *et al.*, ٢٠٠٢) باستخدام نموذج تحليلي لقياس مدى التقدم في التوافق المحاسبي. حيث قام الباحثون بمقارنة ثلاث مراحل للتوافق المحاسبي – يشار إليها كالتالي A (معايير مرنة، الفترة ١٩٧٣-١٩٨٨)، B (درجة عالية من القابلية للمقارنة، الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥)،C (فترات توافق مثالية، الفترة ١٩٩٦-الآن)– وتم تحديد متغيرات لكل فترة وتوليفات بديلة للمعالجات المحاسبية من خلال تجميع عدد من الطرق المحاسبية لكل بديل. حيث تشتمل كل مرحلة على ٤ معالجات محاسبية بديلة (واجبة، إرشادية، مسموح بها، ممنوعة)، كما تشمل متغيرات كل مرحلة والتوليفات البديلة على ٢٠ مفهوم محاسبي لكل بديل (١٢ مفهوم للميزانية العمومية، و٨مفاهيم لقائمة الدخل).وقد كشفت الدراسة عن

حدوث تقدم جوهري في التوافق المحاسبي من المرحلة A إلى المرحلة B، ومن المرحلة B إلى المرحلة C.

كما اختبر العديد من الباحثين التوافق المحاسبي الدولي باستخدام بيانات ميدانية. فقد استخدم (Murphy, ٢٠٠٠) المؤشر المطور من قبل (Van der Tas, ١٩٨٨) والذى يستخدم في قياس مدى قابلية الممارسات المحاسبية للشركات في الدول المختلفة للمقارنة. حيث سعى الباحث لفحص التوافق المحاسبي بعد تطبيق المعايير الدولية، وذلك فيما يتعلق بأربع ممارسات محاسبية: الإهلاك، والمخزون، ومبدأ التكلفة للقوائم المالية، وممارسات توحيد القوائم المالية. وقد كشفت الدراسة عن حدوث التوافق المحاسبي قبل وبعد فترات تطبيق المعايير الدولية، مع وجود دليل ضعيف على حدوث تلك التغيرات نتيجة لتطبيق المعايير الدولية. كما استخدم (Herrmann &Thomas, ١٩٩٥) ذلك المدخل في قياس مدى التوافق في ٩ ممارسات محاسبية في الاتحاد الأوربي، واكتشف الباحثان عدم وجود توافق في ٦ من الممارسات المحاسبية. قام (Street *et al.*, ٢٠٠٠) بتوثيق الفروق بين المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها والمعايير الدولية،كما قاموا بتطوير مؤشر للقابلية للمقارنة بين تلك المجموعتين من المعايير. وقد كشفت الدراسة عن تقلص الفروق بين المعايير الدولية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٧.

تعتبر المداخل التحليلية والدراسات الميدانية سالفة الذكر مداخل مفيدة لقياس مدى تقلص الفروق في الممارسات المحاسبية عبر الزمن. بالرغم من ذلك، يعاب على تلك الدراسات محدودية عدد الدول أو عدد الممارسات المحاسبية التي يتم مقارنتها. لذلك، تتبع الدراسة الحالية المدخل المستخدم في دراسة (Land &Lang, ٢٠٠٢) وقياس التوافق المحاسبي باستخدام نسب الأرباح/السعر. حيث يتأثر رقم الأرباح بشدة بالفروق في الممارسات المحاسبية،لذلك يعتبر مقياس ملخص مفيد للتوافق يعكس كل الفروق في الممارسات المحاسبية، كما يمكن أيضا من مقارنة العديد من الدول بسهولة.

يعتبر (Joos &Lang, ١٩٩٤) أول من استخدم ذلك المدخل في قياس التنوع والاتساق المحاسبي. حيث اكتشف الباحثان استمرار وجود فروق جوهرية في النسب المالية وتقييم سوق المال للبيانات المحاسبية (العائد على حقوق الملاك، ونسبة الأرباح/السعر، ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية) بين دول الاتحاد الأوربي خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩٠، بالرغم من جهود الاتحاد الأوربي لتحقيق التوافق. كما اكتشف (Land &Lang, ٢٠٠٢) تقلص الفروق في نسب الأرباح/السعر لشركات العينة في أستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة خلال الفترات ١٩٨٧-١٩٩٢، و١٩٩٤-١٩٩٩.

الخلاصة، يعتبر توفيق ممارسات المحاسبة الدولية وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة قضية هامة تستحق الدراسة. حيث توثق الدراسات السابقة مزايا وعيوب التوافق المحاسبي. وفي ضوء ذلك، تم صياغة فرض الدراسة الأول والمتعلق بمدى توفيق الدول العربية للممارسات المحاسبية على النحو التالي:

- **الفرض الأول:** *تتقلص الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول العربية، منعكسة على الفروق بين نسب الأرباح/السعر، بمرور الوقت.*

ولاختبار الفرض الأول، استخدم الباحث مدخل نسب الأرباح/السعر المستخدم في دراسة (Land &Lang, ٢٠٠٢) والذي يسمح بمقارنة الفروق بين العديد من الدول والعديد من الممارسات المحاسبية في لحظة زمنية معينة.

٣-٢الدراسات المتعلقة بجودة التقارير المالية

تُستخدم جودة المحاسبة أحيانا للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها مهنة المحاسبة. ومع هذا فإن جودة المحاسبة هي مفهوم عريض يرتبط أساسا بالمهنة المحاسبية بدءا من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة، مرورا بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وانتهاء بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالي (أبو الخير، ٢٠٠٧).ولا يوجد تعريف دقيق لمصطلح "جودة الأرباح" أو "جودة التقارير المالية". حيث ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير،ولا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص، إلا أن هناك اتفاق على بعض الخصائص الأساسية (نور، ٢٠٠٠)،وهى تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة وتكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن إعداد التقارير المالية والمسئولين عن وضع المعايير المناسبة لتقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (صالح، ٢٠٠٩)..وفي ضوء ذلك، يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنه مدى صدق تمثيل الأرباح المعلنة للوضع الاقتصادي ومدى عكس الأرباح المعلنة للمفاهيم المحاسبية الأساسية. وتلخص الدراسات الحديثة،التي تقيس جودة الأرباح،معايير تقييم جودة التقارير المالية في ثمانية خصائص للأرباح هي جودة اثر الاستحقاق، واستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الأرباح، والقابلية للاعتماد، والملائمة، والتوقيت المناسب، والتحفظ (Francis *et al.*, ٢٠٠٤; Biddle &Hilary, ٢٠٠٦; Wang, ٢٠٠٦).

٣-٢-١ جودة أثر الاستحقاق

يعتبر (Richardson, ٢٠٠٣) انحراف صافي الدخل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقياس رئيسي لجودة الأرباح، حيث يقيس جودة الأرباح باستخدام أثر الاستحقاق. كما يؤكد

(Dechow, ١٩٩٤) على أهمية فهم دور أساس الاستحقاق في إنتاج رقم الأرباح كأحد المخرجات الأساسية لعملية المحاسبة، حيث يقل الاعتماد على رقم الأرباح كمقياس لدخل الشركة (وبالتالي تتقلص جودته) إذا مارست الإدارة حرية التصرف والتلاعب بأثر الاستحقاق بشكل انتهازي. استخدم (Myers *et al.*, ٢٠٠٣) اثر الاستحقاق الاختياري واثر الاستحقاق الإجمالي كمؤشرات لجودة الأرباح. كما يقيس (Aboody *et al.*, ٢٠٠٥) جودة الأرباح باستخدام اثر الاستحقاق الاختياري، واثر استحقاق رأس المال العامل، حيث توصل الباحثون لتثمين سوق الأسهم لتلك العوامل المتعلقة بجودة الأرباح. يعتقد (Ball &Shivakumar, ٢٠٠٦) بوجود علاقة بين اثر الاستحقاق وجودة الأرباح، حيث كشف الباحثان عن حدوث تغييرات عابرة في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية نتيجة لتلاعب الإدارة الذي ينجم عنه تغاير في بنود رأس المال العامل في أوقات محددة، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح.

٣-٢-٢استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية

يرى (Penman &Zhang, ٢٠٠٢; Beneish &Vargus, ٢٠٠٢) ضرورة أن تكون الأرباح الحالية مؤشر جيد للأرباح المستقبلية، وقاموا بتعريف جودة الأرباح بأنها احتمال استمرارية الأرباح الحالية للشركة في المستقبل. كما يعرف (Mikhail *et al.*, ٢٠٠٣) جودة الأرباح بأنها قدرتها التنبؤية المرتفعة بالأرباح المستقبلية.كما يعتبر (Bodie *et al.*, ٢٠٠٢) استمرارية الأرباح أقوى مؤشر على زيادة جودة الأرباح، فقد كشف الباحثون عن العلاقة المتبادلة بين استمرارية الأرباح، واثر الاستحقاق، وجودة الأرباح، حيث يترتب على المستويات المنخفضة من اثر الاستحقاق زيادة في استمرارية الأرباح، وبالتالي زيادة جودة الأرباح.

٣-٢-٣تمهيد الأرباح

يقيس (Lang *et al.*, ٢٠٠٣; Biddle &Hilary, ٢٠٠٦) تمهيد الأرباح من خلال الارتباط المستعرض بين التغير في اثر الاستحقاق والتغير في التدفقات النقدية، حيث كشف الباحثون عن انخفاض جودة التقارير المالية مع زيادة مستوى تمهيد الأرباح. كما استخدم (Leuz *et al.*, ٢٠٠٣) نفس مقياس تمهيد الأرباح كمؤشر لإدارة الأرباح، وكشفوا عن وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وكلاً من جودة حقوق المساهمين، وتطبيق القانون، وجودة التقرير المالي.

٣-٢-٤القابلية للاعتماد والملائمة

تكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية،وتتصف المعلومات بالقابلية للاعتماد عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز (صالح، ٢٠٠٩).ولأنهلا يمكن

الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو القابلية للاعتماد، فإنه يجب الموازنة بينهما،ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من القابلية للاعتماد والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو القابلية للاعتماد بالكامل(حماد، ٢٠٠٢). ويؤكد الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية على فائدة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار، ويَعتبر القابلية للاعتماد معيار لقياس الجودة. حيث تدعم الأرباح ذات الجودة العالية هدف الإطار المفاهيمي في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي المحاسبة المالية مثل المعلومات المتعلقة بأداء الشركة. كما يوجد مشروع مشترك لتحقيق التوافق بين الأطر المفاهيمية لكلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية)، يشمل أهداف التقرير المالي والخصائص FASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (IASB(النوعية لمعلومات التقارير المالية، ويؤكد على ضرورة أن يكون الغرض العام للتقارير المالية هو توفير معلومات عن الوحدة الاقتصادية للمستخدمين الخارجيين الذين ليس لهم سلطة الوصول للمعلومات، لذلك يجب عليهم الاعتماد على المعلومات التي توفرها إدارة الوحدة الاقتصادية. حيث تنص ورقة عمل المشروع على أن "التمثيل الصادق (القابلية للاعتماد) للأحداث الاقتصادية يعتبر خاصية نوعية أساسية. ويعتبر التمثيل صادق عندما يوجد ارتباط أو توافق بين المقاييس أو). ٢٠٠٦:١٤ ,FASBالتوصيفات المحاسبية في التقارير المالية والأحداث الاقتصادية التي تمثلها" (

طبقاً لدراسة (Maines &Wahlen, ٢٠٠٦)، تستطيع إدارة الأرباح (علاقة الأرباح المعلنة بالأرباح الحقيقية) أن تمدنا بدليل غير مباشر عن مدى قابلية الاعتماد (التمثيل الصادق) للتقرير المالي في صورة أخطاء القياس، والخلو من التحيز، ودوافع المديرين ومعدي القوائم المالية للتلاعب بالدخل المحاسبي (الحيادية). كما يعتبر بعض الباحثون (Maines &Wahlen, ٢٠٠٦; Lang *et al.*, ٢٠٠٣) العلاقة بين أسعار وعوائد الأسهم والأرباح المحاسبية مقياس لمدى التمثيل الصادق. حيث يمكن قياس مدى تمثيل المحاسبة للأحداث الاقتصادية من خلال فحص العلاقة بين عوائد الأسهم (كمؤشر للمكاسب والخسائر الاقتصادية) والأرباح المحاسبية (كمؤشر للمكاسب والخسائر المحاسبية).

٣-٢-٥التوقيت المناسب والتحفظ

يوضح (Levitt, ١٩٩٨) الرئيس السابق لهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) أهمية أن تركز معايير المحاسبة على الشفافية كما يلي "حتى تتمتع المعايير الدولية بالقبول العام يجب أن تكون ذات جودة عالية –وذلك من خلال تحقيق القابلية للمقارنة والشفافية. لذلك، يجب أن توفر معايير المحاسبة الدولية الإفصاح الشامل والعادل" (Levitt, ١٩٩٨:٨٠). حيث يعتبر (Levitt, ١٩٩٨) الشفافية خاصية أساسية لجودة الأرباح. وطبقاً لدراسة (Hunton *et al.*, ٢٠٠٦)، تمكن الشفافية العالية من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تقليصها، ومن ثم زيادة جودة الأرباح.

يعتقد (Ball *et al.*, ٢٠٠٠) انه يمكن تحقيق الشفافية من خلال ضمان كلاً من التوقيت المناسب والتحفظ معاً. بالرغم من ذلك، يوجد جدل حول مدى جودة الأرباح المعلنة في ظل ممارسات التحفظ المحاسبي. حيث يعتقد (Sen, ٢٠٠٥) أن الاستمرار في ممارسة التحفظ المحاسبي قد يقلص من القدرة التنبؤية، وبالتالي تقليص جودة الأرباح المعلنة، لأنها تتسبب في وجود احتياطيات سرية يمكن استخدامها في تضخيم الأرباح المستقبلية عند حدوث بطء في النمو الاستثماري. في المقابل، يعتقد (Ball *et al.*, ٢٠٠٠) أن ممارسات التحفظ المحاسبي تجبر المديرين على تقديم معلومات محاسبية متشائمة تمكن من مراقبة المديرين وعقود الدين والعقود الأخرى، لذلك يعتبر التحفظ خاصية مهمة لحوكمة الشركات. وطبقاً لدراسة (Ball &Shivakumar, ٢٠٠٦)، يعتبر عدم تماثل الاعتراف بالمكاسب والخسائر، والاعتراف الفوري بالخسائر، خصائص جوهرية للأرباح المحاسبية لها تأثير طويل الأجل على الممارسة، لذلك تعتبر الدراسة الحالية الاعتراف الفوري بالخسائر والتحفظ المحاسبي خصائص مرغوبة لجودة الأرباح.

الخلاصة، لا يوجد تعريف متفق علية لجودة الأرباح، ولا مدخل مقبول بوجه عام لقياس جودة الأرباح. قد تكون خصائص جودة الأرباح المذكورة سلفاً غير متناسقة أو متداخلة مع بعضها البعض، أو لا يمكن قياسها بشكل منفصل. حيث يوضح (Bodie *et al.*, ٢٠٠٢) أن المستويات المنخفضة من أثر الاستحقاق تؤدي لزيادة استمرارية والقدرة التنبؤية للأرباح. كما تقيس بعض الدراسات (Leuz *et al.*, ٢٠٠٣; Lang *et al.*, ٢٠٠٣; Dechow, ١٩٩٤) إدارة الأرباح باستخدام أثر الاستحقاق وتمهيد الأرباح. وفي نفس الصدد، يوضح (Hodge, ٢٠٠٣) انه كلما زادت إدارة الأرباح تقلص تمثيلها للأرباح الاقتصادية الحقيقية بصدق، مما يؤدي لانخفاض ملائمة المعلومات المالية. ويوضح (Hunton *et al.*, ٢٠٠٦) انه كلما زادت الشفافية تقلصت ممارسات إدارة الأرباح، كما يعتقد (Ball et al., ٢٠٠٠) انه يمكن تحقيق الشفافية من خلال التوقيت المناسب والتحفظ. وفي ضوء ذلك، تستخدم الدراسة الحالية مقاييس عديدة للجودة المحاسبية.

٣-٣العلاقة بين التوافق المحاسبي وجودة التقارير المالية

يفند (Land &Lang, ٢٠٠٢) أسباب عديدة لتوقع زيادة التوافق المحاسبي بين الدول. لذلك، يتوقع الباحثان تقلص الفروق في الممارسات المحاسبية، مقاسه بنسبة الأرباح/السعر، بمرور الوقت. فإذا تقلصت الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول وتم توفيق معايير المحاسبة، كان لذلك تأثير على جودة الأرباح. كما توضح بعض الدراسات وجود ارتباط بين اختيار معايير المحاسبة وجودة التقارير المالية (Lang *et al.*, ٢٠٠٣; Barth *et al.*, ٢٠٠٧). وفي ظل وجود ارتباط بين جودة الأرباح واختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، يُتوقع أن يكون لتوافق المعايير المحاسبية بعض الأثر على جودة التقارير المالية. وبالرغم من ذلك، فقد فشلت معظم الدراسات حتى الآن في تقديم دليل

قاطع على تأثير التوافق المحاسبي الدولي على جودة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة (Ahmed *et al.*, ٢٠١٢; Barth *et al.*, ٢٠٠٨; Beneish *et al.*, ٢٠٠٩; Jeanjean & Stolowy, ٢٠٠٨).

فمن ناحية، يؤكد (Stolowy *et al.*, ٢٠٠١) على الأضرار الناجمة عن تطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية، وصعوبة تحقيق توافق للمعايير الدولية. فقد فحص (Kirby, ٢٠٠١) نتائج التوافق المحاسبي الدولي على مستوى الإفصاح، ولاحظ أن الدول لا تكون في وضع أفضل في حالة التوجه للإفصاح الشامل. كما يرى (Ahmed *et al.*, ٢٠١٢; Beneish *et al.*, ٢٠٠٩;Jeanjean & Stolowy, ٢٠٠٨) انه ليس من الضروري أن يحسن التوافق من قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة. ومن ناحية أخرى، يرى (Entwistle *et al.*, ٢٠٠٥) أن التوافق المحاسبي يحسن من قرارات الاستثمار ويزيد من كفاءة تخصيص رأس المال. فيمكن اعتبار القوائم المالية، التي تمكن من التخصيص الكفء للموارد، على أنها تتمتع بجودة عالية، ومن ثم فإن التوافق قد يحسن من جودة التقارير المالية. كما يرى (Land &Lang, ٢٠٠٢; Lang *et al.*, ٢٠١٠) أن توافق الممارسات المحاسبية دولياً يمكن أن يؤدي لزيادة جودة التقارير المالية. وفي ضوء ذلك، تم صياغة فرض الدراسة الثاني على النحو التالي:

- **الفرض الثاني:** *توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية.*

٤. منهجية البحث

في بداية الدراسة الميدانية يعرض الباحث الموقف النظامي الرسمي من معايير التقرير المالي لعدد من الدول العربية التي توافرت لها بيانات يمكن الاعتماد عليها في تحديد مواقفها من معايير المحاسبة الدولية. ينتقل الباحث بعد ذلك إلى تحديد العينة، والحصول على البيانات وتحليلها، وأخيرا استخلاص النتائج ومناقشتها.

٤-١موقف الدول العربية من معايير المحاسبة الدولية

اعتمد الباحث في تحديد الدول العربية الداخلة في الدراسة على مؤشر صندوق النقد العربي لتحديد أوزان الأسواق العربية. على صعيد ترتيب الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية،فلا تزال السوق المالية السعودية تتصدر الأسواق المالية العربية،حيث بلغت القيمة السوقية لها في نهاية يونيو ٢٠١١،نحو٣٤٨.٦مليارد ولار،وتمثلهذهالقيمةنحو٣٦.٣%من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية.تليها في المرتبة الثانية،بورصة قطربنحو١٢٢.٢مليارد ولار،ثمالبورصةالكويتيةبنحو١٢٠.٩مليارد ولار، تتبعها سوق أبو ظبي

بحوالي ٧٨.٣مليار دولار ،فبورصتيالدار البيضاءومصربنحو ٦٧.١و٦٧مليار دولار علىالترتيب،ثمسوقدبيالمالينحو ٥٣.١مليار دولاروذلكفينهايةيونيو ٢٠١١. كما بلغت القيمة السوقية،لبورصة عمّانبنحو ٢٧.٨ مليار دولار ،ولسوقمسقطبنحو ٢٦.٦مليار دولار ،ولبورصةالبحرينبنحو ١٩.١مليار دولاروذلكفينهايةالفترةنفسا .يتضمن المؤشر ١٦ سوق عربية، الأسواق العشرة الأولى منها تمثل أكثر من ٩٧.٤٤٪من وزن المؤشر ،بينما الأسواق الستة الباقية تشكل أقل من ٣٪من هذا الوزن (النشرةالفصليةالثانيةلصندوقالنقدالعربي ٢٠١١). فإذا أخذنا في الاعتبار أن دولة الإمارات العربية المتحدة بها اثنين من الأسواق المالية، سوق أبو ظبي وسوق دبي، وكلاهما يخضع لهيئة اتحادية واحدة، فإن لدينا تسع دول عربية مرشحة للدراسة. أثناء جمع البيانات وجد الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على البيانات الخاصة بسوق الدار البيضاء بالمغرب، وبالتالي استبعدها الباحث ليتبقى ثمانية دول مرشحة للدراسة. تشمل الدول الثمانية المرشحة للدراسة، مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الأردن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، والبحرين. وفيما يلي موقف كل دولة من الدول الثمانية من معايير المحاسبة الدولية.

(١) مصر:

الشركات المصرية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧. وتُعد المعايير المصرية من قبل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها والمشكلة بالقرار الوزاري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧، وذلك وفقا لأحدث المعايير المحاسبية الدولية (وزارة الاقتصاد، ١٩٩٧). ولقد تم تقديم ثلاث إصدارات لمعايير المحاسبة المصرية، الإصدار الأول عام ١٩٩٧ متضمنا معايير من ١ إلى ٢٢، والإصدار الثاني عام ٢٠٠٢ متضمنا نفس الترقيم من ١ حتى ٢٢، ولكن مع إحلال المعيار المصري رقم ١ محل المعايير أرقام ١، ٣، ٩، وتعديل المعيار رقم ١٠، وأخيرا استحداث المعيار رقم ٢٢ "المحاسبة عن أصول غير ملموسة" وألغى بموجبه المعيار رقم ٦ (وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٢). أما الإصدار الثالث والأخير فتم عام ٢٠٠٦، وشمل هذا الإصدار كافة المعايير الدولية مع بعض الاستثناءات المحدودة (وزارة الاستثمار ، ٢٠٠٦). وبناءا عليه فإن الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية ملتزمة بتطبيق المعايير المصرية (المعدة وفقا لأحدث المعايير الدولية).

(٢) المملكة العربية السعودية:

تطبق الشركات السعودية معايير المحاسبة السعودية التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بعد مراجعة المعايير الدولية والمعايير الأمريكية في ضوء ظروف البيئة السعودية، وتصنف المملكة العربية السعودية حاليا باعتبارها واحدة من الدول القليلة التي لا تطبق المعايير الدولية. ونظرا

لعدم اكتمال المعايير السعودية حتى الآن، تسمح الهيئة للشركات بتطبيق معيار المحاسبة الدولية في حالة عدم وجود معيار سعودي.

(٣) الأردن:

الشركات الأردنية ملتزمة بالمعايير الدولية بموجب تعليمات إفصاح الشركات المقيدة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بموجب قرار مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (٢٠٠٤/٥٣) استنادا إلى المادة (١٢) من قانون الأوراق المالية (الأردني) رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢. تعتمد المادة (١٤) من القرار معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وتلزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بإعداد بياناتها المالية وفقًا لهذه المعايير.

(٤) البحرين:

تتتبع الشركات المقيدة في مملكة البحرين معايير المحاسبة الدولية بشكل رسمي اعتبارا من عام ٢٠٠٤. مصدر الإلزام للشركات البحرينية يأتي من مؤسسة نقد البحرين التي تشرف على سوق البحرين للأوراق المالية بحكم قانون السوق الصادر عام ٢٠٠٢. أصدرت مؤسسة نقد البحرين في ديسمبر ٢٠٠٣ تعميم لكل الشركات المقيدة في السوق بشأن متطلبات الإفصاح المالي، يلزم التعميم الشركات البحرينية بمعايير المحاسبة الدولية في العديد من مواده. على سبيل المثال المادة (٥) من التعميم تلزم الشركات المتقدمة للقيد في السوق بتقديم بيانات مالية تاريخية لآخر خمس سنوات أعدت على أساس معايير المحاسبة الدولية، وتنظم المواد الأخرى من التعميم عملية إعداد القوائم المالية الفردية والموحدة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

(٥) الكويت:

تعتبر دولة الكويت أول دولة عربية تبنت معايير المحاسبة الدولية كاملة ، حيث ينص قرار وزير التجارة والصناعة رقم (١٨) في ١٧ إبريل ١٩٩٠ على التزام الشركات الكويتية على اختلاف أشكالها القانونية بإتباع معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (مجلس المعايير حاليا) في الحدود التي لا تتعارض ولا تتخطى القوانين واللوائح السارية.

(٦) الإمارات العربية المتحدة:

صدر في دولة الإمارات العربية المتحدة قانون اتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠يمنح هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع صلاحية تنظيم الأسواق المالية بالإمارات، سوق أبو ظبي وسوق دبي للأوراق المالية. وبموجب هذه الصلاحية أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٣) لسنة

٢٠٠٠في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية. ويتطلب هذا القرار في المادة (٥٥) منه إعداد التقارير للشركات الخاضعة للهيئة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(٧) قطر:

الإصدارات الرسمية في دولة قطر حتى نهاية عام ٢٠١١ لم تحدد معايير المحاسبة الواجبة التطبيق بالنسبة للشركات المقيدة في سوق الدوحة المالي. المادة ١٠٥ من قانون سوق الدوحة للأوراق المالية أشارت إلي انه يجب إعداد التقارير المالية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقا للمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة المعمول بها.المادة ١٤٦ من قانون الشركات التجاري القطري رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ أشارت إلي أنه علي الشركة أن تمسك حسابات وسجلات منظمة وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالميا. وأخيرا فإن المادة ٢٤ من قانون مزاولة مهنة المحاسبة أشارت إلي انه يجب على المحاسب القانوني التقيد بسلوك وآداب وتقاليد المهنة ومعايير المحاسبة والمراجعة والقواعد الفنية الأخرى المتعارف عليها. ويعتبر النص الوارد في قانون التجارة القطري هو أقرب النصوص التي يمكن الاستناد إليها في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولكنه لم يعتمد هذه المعايير صراحة. ويخلص الباحث إلى أن أمر تطبيق معايير المحاسبة الدولية متروك للشركات ومراجعي الحسابات في دولة قطر.

(٨) سلطنة عمان

ألزمت تعليماتالإفصاحالصادرةعنهيئةالأوراقالماليةجميعالجهاتالخاضعةلها،بمافيذلك الشركاتالمساهمةالعامة،بتطبيقمعايير المحاسبةالصادرةعنلجنةالمعايير المحاسبيةالدولية. حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك متطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ (وتعديلاته) ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

٤- ٢بيانات وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على كل المشاهدات السنوية عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١،لعينة من الشركات التجارية والصناعية في الدول العربية الثمانية المرشحة للدراسة (مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الأردن،سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، والبحرين)،التي تتيح البيانات المالية اللازمة لتقدير كل نماذج الدراسة الميدانية. حيث يوضح جدول رقم (١) مجتمع الدراسة معبراً عنه بعدد الشركات المقيدة بأسواق المال في كل الدول المرشحة للدراسة، وعينة الدراسة من الشركات

المستخدمة في الدراسة (تظهر بين قوسين في الجدول)،يستخدم منها الباحث ما يتوفر منها من بيانات لخدمة أغراض البحث.وضع الباحث عدة شروط لاختيار عينة تمكن من الوصول إلى نتائج ترتبط بأهداف هذا البحث، تتضمن هذه الشروط ما يلي:

- أن تكون شركة مساهمة مقيدة في سوق المال للدولة، أو أي سوق عربية أخرى إذا لم تكن مقيدة في سوق نفس الدولة.
- أن تكون شركة صناعية أو تجارية، وبالتالي فقد تم إقصاء المؤسسات المالية (البنوك وشركات التامين).
- أن يكون للشركات تقارير مالية سنوية كاملة متضمنة الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لعدد لا يقل عن ست سنوات خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١١.

جدول (١): عدد المشاهدات السنوية لمجتمع وعينة الدراسة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	عدد المشاهدات السنوية	نسبة العينة من المجتمع (%)
ابو ظبى	٦٠ (١٢)	٦٤(١٢)	٦٥(١٢)	٦٧(١٢)	٦٤(١٢)	٦٥(١٢)	٣٨٥ (٧٢)	١٨.٧٠ %
دبى	٤٦(١١)	٥٥(١١)	٦٥(١١)	٦٧(١١)	٦٥(١١)	٦٥(١١)	٣٦٣ (٦٦)	١٨.١٨ %
١- الإمارات	١٠٦ (٢٣)	١١٩(٢٣)	١٣٠(٢٣)	١٣٤(٢٣)	١٢٩(٢٣)	١٣٠(٢٣)	٧٤٨ (١٣٨)	١٨.٤٤ %
٢- الاردن	٢٢٧ (٢٧)	٢٤٥(٢٧)	٢٦٢(٢٧)	٢٧٢(٢٧)	٢٧٧(٢٧)	٢٧٦(٢٧)	١٥٥٩ (١٦٢)	١٠.٣٩ %
٣- البحرين	٥٠ (١٢)	٥١(١٢)	٥١(١٢)	٤٩(١٢)	٤٩(١٢)	٤٩(١٢)	٢٩٩ (٧٢)	٢٤.٠٨ %
٤- السعودية	٨٦ (١٩)	١١١(١٩)	١٢٦(١٩)	١٣٥(١٩)	١٤٦(١٩)	١٤٧(١٩)	٧٥١ (١١٤)	١٥.١٧ %
٥- الكويت	١٨٠ (٢٩)	١٩٦ (٢٩)	٢٠٤ (٢٩)	٢٠٥ (٢٩)	٢١٤ (٢٩)	٢١٦ (٢٩)	١٢١٥ (١٧٤)	١٤.٣٢ %
٦- سلطنة عمان	١٢١ (٢١)	١٢٥ (٢١)	١٢٢ (٢١)	١٢٠(٢١)	١١٩(٢١)	١٣٣(٢١)	٧٤٠ (١٢٦)	١٧.٠٢ %
٧- قطر	٣٦ (٩)	٤٠(٩)	٤٣(٩)	٤٤(٩)	٤٣(٩)	٤٢(٩)	٢٤٨ (٥٤)	٢١.٧٧ %
٨- مصر	٦٠٣(٣١)	٤٣٥(٣١)	٣٧٣(٣١)	٣٠٦(٣١)	٢١٢(٣١)	٢١٢ (٣١)	٢١٤١ (١٨٦)	%٨.٦٨
الإجمالى	١٤٠٩ (١٧١)	١٣٢٢ (١٧١)	١٣١١ (١٧١)	١٢٦٥ (١٧١)	١١٨٩ (١٧١)	١٢٠٥ (١٧١)	٧٧٠١ (١٠٢٦)	١٣.٣٢ %

نتج عن هذه الشروط عينة مكونة من (١٧١) شركة و (١٠٢٦)مشاهدة سنوية من إجمالي مشاهدات المجتمع البالغة (٧٧٠١)، بنسبة (١٣%). وللحصول على بيانات الدراسة، تم الحصول على التقارير المالية لشركات العينة عن السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١ من خلال مواقع أسواق المال والهيئات المعنية بالتداول للدول الداخلة في الدراسة، وفى بعض الحالات تم استخدام مواقع الشركات للحصول على التقارير المالية، كما اعتمد الباحث على موقع أرقام Argaam (أرقام بزنس إنفو

موقع متخصص بتقديم المعلومات المالية المتعلقة بأسواق الأسهم في منطقة الخليج). بالإضافة لذلك، تشمل العينة البيانات المتاحة في مواقع أسواق المال للدول المرشحة للدراسة عن حركة أسعار الأسهم لجميع الشركات في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١١.

٤-٣ قياس المتغيرات

طبقاً للدراسات السابقة (Francis *et al.*, ٢٠٠٤; Biddle &Hilary, ٢٠٠٦; Wang, ٢٠٠٦)، سيستخدم الباحث (٨) مقاييس لجودة التقارير المحاسبية: (١) جودة أساس الاستحقاق، (٢) واستمرارية الأرباح، (٣) والقدرة التنبؤية، (٤) وتمهيد الأرباح، (٥) والقابلية للاعتماد، (٦) والملائمة، (٧) والتوقيت المناسب، (٨) والتحفظ.

٤-٣-١ جودة أساس الاستحقاق

استخدم الباحث مقياس جودة أساس الاستحقاق المستخدم في دراسات (Dechow &Dichev, ٢٠٠٢; Lang *et al.*, ٢٠٠٣; Barth *et al.*, ٢٠٠٧). يقوم هذا المقياس على افتراض وجود ارتباط بين اثر الاستحقاق غير الاختياري في الفترة الجارية والتدفقات النقدية في الفترة الجارية، وفي الفترة السابقة لها، وفي الفترة اللاحقة لها مباشراً. لذلك، يمكن تقدير الجزء الاختياري من اثر الاستحقاق الجاري من خلال القيمة المتبقية ($\varepsilon_{j,t}$) في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TCA_{j,t}}{Assets_{j,t}} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{CFO_{j,t-1}}{Assets_{j,t}} + \alpha_2 \frac{CFO_{j,t}}{Assets_{j,t}} + \alpha_3 \frac{CFO_{j,t+1}}{Assets_{j,t}} + \varepsilon_{j,t} \qquad (1)$$

حيث أن:

$TCA_{j,t}$=أثر الاستحقاق الإجمالي للشركة j في السنة t. ويتم احتسابه كما يلي: (Δ الأصول المتداولة – Δ النقدية) – (Δ الالتزامات المتداولة – Δ القروض قصيرة الأجل – Δ الضرائب المستحقة) – مصروف الإهلاك.

$Assets_{j,t}$=إجمالي أصول الشركة j في السنة t.

$CFO_{j,t}$= التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة j في السنة t من قائمة التدفقات النقدية.

يوضح الجدول رقم (٢) الانحراف المعياري للقيم المتبقية في المعادلة (١) كمقياس لجودة اثر الاستحقاق لكل دولة في كل سنة، حيث كلما انخفضت القيم المتبقية زادت جودة اثر الاستحقاق، ومن ثم زادت جودة التقارير المالية.

جدول (٢): مؤشر جودة أثر استحقاق لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٠.١٤٣٨٩	٠.١٣٨٤٢	٠.٢٢٨٢١	٠.٥٣٦٢١	٠.٣٨٤٧٣	٠.١٦٨١٢
السعودية	٠.٠٧٠٤٩	٠.٠٦٨٩٥	٠.١٤٤٨٦	٠.١١٣٦٨	٠.١٠٧٩٨	٠.١٣٧١٨
الإمارات	٠.٠٨٥٨٣	٠.٢٣٨٣٤	٠.٢٤٦٩١	٠.٢٢٧١٨	٠.١٤٥٩١	٠.٢٨٤٢٦
البحرين	٠.٠٨٦٤٨	٠.١٤٢٧٩	٠.١٣٦٧٤	٠.٣٦٨٥٨	٠.١٣٣١٣	٠.٠٤٣٨٤
الكويت	٠.٢٠٩٢٤	٠.١٥٣٢١	٠.١٦٨٧٢	٠.٢٠٢٧٦	٠.١٦٨١٧	٠.٠٨٤٦٩
مصر	٠.٠٥٧٩٣	٠.٠٦٣٢٣	٠.٠٦٥٤٣	٠.٠٦٧٢٨	٠.٠٧١٥٨	٠.٠٥٧٣٦
سلطنة عمان	٠.٠٩٦٨٧	٠.٠٩٣٤٣	٠.١٣٦٣٢	٠.١٣٩٢٣	٠.١٠٧٩٦	٠.٠٩٧٨٣
الأردن	٠.٢٦٦٣٤	٠.١٦٩٢٥	٠.٢٨٦٤٨	٠.٢٩٧٩٣	٠.٦٣٨٥٢	٠.٥٤٢٦١

٤-٣-٢استمرارية الأرباح

طبقاً لدراسة (Francis *et al.*, ٢٠٠٤)، يقيس الباحث استمرارية الأرباح باستخدام معامل الانحدار ($\emptyset_1$)في النموذج التالي للانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

حيث أن:

$X_{j,t}$=الأرباح قبل البنود الاستثنائية للشركة j في السنة t.

حيث تشير قيم معامل الانحدار $\emptyset_1$القريبة من الواحد الصحيح إلى زيادة استمرارية الأرباح، بينما تشير القيم القريبة من (صفر) إلى انخفاض استمرارية الأرباح. ولجعل هذا المتغير يتوافق مع رتب الخصائص، سيستخدم الباحث القيمة السالبة لمعامل الانحدار $\emptyset_1$ في المعادلة رقم (٢)، $PERSISTENCE_{j,t} = -\emptyset_1$، والتي تظهر في الجدول رقم (٣) بحيث تشير القيم الصغيرة للمتغير $PERSISTENCE_{j,t}$إلى زيادة استمرارية الأرباح، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

جدول (٣): مؤشر استمرارية الأرباح لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٠.١١٦٥	٠.٠٤٣٨	-٠.٠٦٤	٠.١١٢٨	٠.١٤٧٥	-٠.٠٧٤٩
السعودية	٠.٠١٦٨	٠.٠٢٢٦	-٠.٠٧٢٧	٠.٠٤٨	٠.٠٨٥٢	٠.٠٥٦١
الإمارات	٠.٠٨٧٨	-٠.٠٧٣	٠.١٦٨٧	٠.١٠٩٧	٠.١٦٢٨	-٠.٠٤٦٦
البحرين	-٠.٠٤٥٢	٠.٠٨٨٩	٠.١٨٢٤	-٠.١٤١٥	-٠.٠٥٩٦	-٠.١١٣٢
الكويت	-٠.٠٣٧٤	-٠.١١٠٨	-٠.٠٢٩٩	-٠.٠٥٨٤	-٠.٠٩٠٧	-٠.٠٠٠١٦٩
مصر	٠.٠٥٩	٠.٠٢٧٥	٠.٠٣٨٨	٠.٠٤١٣	٠.٠٧٨١	٠.٠٠٤٣٤٢
سلطنة عمان	٠.٠٠٦٧١٢	٠.٠٨٩٤	٠.٠٠٢١٤٩	٠.٠٣٤٩	-٠.٠٧٧٢	٠.٠٥
الأردن	٠.٠١٨٦	-٠.٠١٨٥	-٠.٠٠٣٥٤٧	٠.٠١٠٤	-٠.٠٤٨٥	-٠.٠٠٠٠٦٨١

٤-٣-٣القدرة التنبؤية

يعرف (Francis *et al.*, ٢٠٠٤) القدرة التنبؤية للأرباح بانها القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام قيم الأرباح السابقة.حيث يوضح الجدول رقم (٤) الانحراف المعياري للقيم المتبقية ($v_{j,t}$) في المعادلة رقم (٢) كمقياس للقدرة التنبؤية للأرباح لكل دولة في كل سنة. حيث تشير القيم الصغيرة للانحراف المعياري للقيم المتبقية($v_{j,t}$) إلى زيادة القدرة التنبؤية، ومن ثم زيادة جودة الأرباح.

جدول (٤): مؤشر القدرة التنبؤية لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٩٦.٩٤٦٩	١٦٦.٨١٢٦	١٧١.٥٤٥٦	١١٦.٢٠٢٥	١١٢.٧٦٢٤	١٣٤.٩٢٨٥
السعودية	١١٢٢.٥٨٩١	٢١٨١.٩٨١٧	١١٥٩.٥٢٩٣	١٨٥٦.٢٤٦١	٤٣٨.٤١٩١	٤٤٩.١٧٩٢
الإمارات	٣٣٣.٢١٥٩	٣٧٨.٦٨٤٢	٣٨٥.٩٢٧٨	٣٣٨.٧٩٣٥	٣٥٨.٧٩٨١	٢٥٩.٢٤٥٨
البحرين	٦١٨.٨٩٢٨	٥٨٦.٣٤٢٣	٣٢٩.١٢٩٧	٢٩٧.٥٣٤٤	٤٨٥.٩٢٢٦	٢٦٩.٤٣٦٥
الكويت	٤١٢.٧٨٩٦	٥٢٨.٤٩٤٢	١٩٨.٤٧٢٩	١٧١.٤٣٨٢	٢٣٩.٥٨٧٨	١٣٥.٩٤٢٩
مصر	٢٧٥٦.١٣٢٨	٣٣٩٦.٦٨٧٧	٣١٨٢.٤٥٣١	٢٧٢٨.٧٣٨٢	٣٣٨٨.٤٢٨٥	٣٧٥٩.٣٢٨٥
سلطنة عمان	٢١٦.٢٣٥٢	٢٩٤.٩٩٢١	٢٩٨.٨٢٩٤	٢١٨.٢٥٨٢	٢٩٨.٩٦٢٨	٢٥٢.٤٦٧٦
الأردن	١٨٣.٩٢٦٧	٢١٣.٨٣١٨	١٨٣.٨١٣٦	١٨٢.٧٣٥٨	٢٤٤.٧٨٥٢	١١٧.٨٦٤٨

٤-٣-٤تمهيد الأرباح

طبقاً للدراسات السابقة (Leuz *et al.*, ٢٠٠٣; Biddle &Hilary, ٢٠٠٦)، سيتم قياس تمهيد الأرباح بمدى الارتباط بين التغير في اثر الاستحقاق والتغير في التدفقات النقدية.

حيث أن:

$SMOOTH_{j,t}$=معامل الارتباط سبيرمان بين التغير في أثر الاستحقاق والتغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة j في السنة t.

يوضح الجدول رقم (٥) قيم معامل الارتباط سبيرمان بين التغير في اثر الاستحقاق والتغير في التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لكل دولة في كل سنة، كمقياس لتمهيد الأرباح. حيث تشير القيم المنخفضة من تمهيد الأرباح إلى زيادة جودة التقارير المالية.

جدول (٥): مؤشر تمهيد الأرباح لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	-٠.٧٩١٧٩	-٠.٧٧٢٥٩	-٠.٧٦٢٤٥	-٠.٨٨١٣٧	-٠.٨٨٦٦٢	-٠.٦٦٩٣٥
السعودية	-٠.٩٠٨٦١	-٠.٩١٢١٦	-٠.٩٢١٨١	-٠.٩١١٨٦	-٠.٩٠٩٠٢	-٠.٨١٩٧٤
الإمارات	-٠.٨٩٨٢٨	-٠.٨٣٦٩	-٠.٨١٦١٢	-٠.٨٢٩٣٦	-٠.٨٣٣١٦	-٠.٨٨٣٨١
البحرين	-٠.٨١٢٤٩	-٠.٨١٢٣٩	-٠.٩٥٦٩٢	-٠.٩٣٨٨١	-٠.٩١٦١٣	-٠.٨٤٨
الكويت	-٠.٨٤٢٣٦	-٠.٨١٢٧٨	-٠.٨١٢٣٢	-٠.٨٤٢٣٢	-٠.٨٧٥٩١	-٠.٨٢٤٦٨
مصر	-٠.٩١٨٢٧	-٠.٩٢٥٦٢	-٠.٩٢٥٧٨	-٠.٩١٥٩٨	-٠.٩١٤٤	-٠.٩٠٦١٨
سلطنة عمان	-٠.٨٨٦	-٠.٧٤٦٤	-٠.٨٦٤٣٨	-٠.٨٧٧١٢	-٠.٨٦٦٣٢	-٠.٨٩٨
الأردن	-٠.٧٦٢٤٩	-٠.٧٥٩٦٢	-٠.٧٥٢٨٦	-٠.٧٨٩٤٢	-٠.٧٩٢٨٤	-٠.٧٩٢٢

٤-٣-٥القابلية للاعتماد والملائمة

يمكن قياس القابلية للاعتماد والملائمة من خلال فحص مدى ارتباط أسعار وعوائد الأسهم بالبيانات المحاسبية. ركزت العديد من الدراسات السابقة على العلاقة بين أسواق المال ومعلومات القوائم المالية. فقد قام (Ball &Brown, ١٩٦٨) بفحص العلاقة بين التغيرات في ربحية السهم والتغيرات في أسعار الأوراق المالية، حيث كشفت الدراسة عن تحرك المتغيران في نفس الاتجاه، واستنتج الباحثان احتواء الأرباح المحاسبية على معلومات مفيدة لأسواق المال، وان الأرباح تعكس أحداث اقتصادية حقيقية. كما قام (Easton &Zmijewski, ١٩٨٩) باختبار مدى الارتباط بين معاملات الاستجابة للأرباح (معاملات تقيس مدى استجابة أسعار الأسهم لإعلانات الأرباح المحاسبية) ومعاملات التنقيح Revision coefficients (معاملات تقيس مدى ارتباط التغيرات في الأرباح بالعوائد)، ومدى الارتباط بين معاملات الاستجابة للأرباح والخطر الشامل Systematic risk. وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط إيجابية بين معاملات الاستجابة للأرباح ومعاملات التنقيح، ووجود علاقة ارتباط سلبية بين معاملات الاستجابة للأرباح والخطر الشامل. وقد خلص الباحثان من ذلك إلى أن الأرباح المحاسبية تعكس التغييرات في سوق الأسهم. كما كشفت الدراسة عن تغاير معاملات الاستجابة للأرباح في القطاع المستعرض للدراسة بطريقة يمكن التنبؤ بها، حيث يعتبر ذلك دليل على احتواء الأرباح على معلومات مفيدة يمكن الاعتماد عليها.

حيث يقيس (Lang *et al.*, ٢٠٠٣) العلاقة بين أسعار الأسهم والبيانات المحاسبية باستخدام القوة التفسيرية (R^2) لنموذج انحدار السعر التالي:

$$P_{j,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BVPS_{j,t} + \alpha_2 NIPS_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (٤)$$

حيث أن:

$P_{j,t}$=سعر سهم الشركةjبعد ستة شهور من نهاية السنة المالية t.

$BVPS_{j,t}$=القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في الشركة jلكل سهم في السنة t.

$NIPS_{j,t}$=صافي دخل الشركة jلكل سهم في السنة t.

جدول (٦): مؤشر القابلية للاعتماد لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٠.٠٧٨٢	٠.١٥١٢	٠.٣٣٧٩	٠.٣٤٩٧	٠.٤٦٩	٠.٥١٩٦
السعودية	٠.١٨٣٧	٠.١٩٤٨	٠.٠٥٧٣	٠.٠٥٤٧	٠.٠٧٤٨	٠.٠٨٢٨
الإمارات	٠.٠٩٣	٠.٤٨٣٦	٠.٠٨٨	٠.١٦٢٣	٠.٢٥٣١	٠.٠٧٤٨
البحرين	٠.٢٨٧١	٠.٧٤١٩	٠.٨٦٨٧	٠.٨٦٧٣	٠.٧٥٦٨	٠.٣٤٧٩
الكويت	٠.١٧٧٩	٠.٠٣٢٧	٠.٠٨٥٥	٠.٠٠٤٢	٠.٠٠٧٥	٠.٠٣٤٩
مصر	٠.٣٨٨٤	٠.١٨٣٨	٠.٢٥٧٤	٠.٣٧٤٨	٠.٣٨٣	٠.٣٥
سلطنة عمان	٠.٦٥٢	٠.٦٦٤٨	٠.٦١٢٤	٠.٧٧٢١	٠.٧١٦٨	٠.٨١٩٤
الأردن	٠.٠٣٧٨	٠.٠٢٣٢	٠.٠٧٨١	٠.٠٥٨٢	٠.٠١٧٨	٠.٠٦٣٨

في ضوء ذلك، يوضح الجدول رقم (٦) القوة التفسيرية (R^2) للمعادلة رقم (٤) كمقياس للقابلية للاعتماد. وحيث ترتبط جودة البيانات المحاسبية ببيانات سوق المال، فان قيمة (R^2) المرتفعة تشير إلى ارتفاع جودة التقارير المالية.

كما يقيس (Francis *et al.*, ٢٠٠٤) ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية باستخدام القوة التفسيرية (R^2) لنموذج الانحدار التالي:

$$R_{j,t} = \alpha_0 + \alpha_1 NI_{j,t} + \alpha_2 \Delta NI_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (٥)$$

حيث أن:

$R_{j,t}$=العائد السوقي لسهم الشركة jفي السنة المالية t.حيث قام الباحث باحتساب العائد السوقي لكل سهم بالاعتماد على البيانات المتاحة في مواقع أسواق المال للدول المرشحة للدراسة عن حركة أسعار الأسهم لجميع الشركات في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١١، وذلك باستخدام المعادلة رقم (٦).

$$R_{j,t} = \frac{P_{j,t} - P_{j,t-1}}{P_{j,t-1}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٦)$$

حيث أن: $R_{j,t}$= العائد السوقي لسهم الشركة jفي نهاية السنة t.

$P_{j,t}$= سعر الإغلاق لسهم الشركة jفي نهاية السنة t.

$P_{j,t-1}$= سعر الافتتاح لسهم الشركة jفي بداية السنة t.

$NI_{j,t}$=صافي دخل الشركة jفي السنة t.

$\Delta NI_{j,t}$ $_{j,t}$=التغير في صافي دخل الشركة jفي السنة t، ويتم احتسابه كما يلي:

$NI_{j,t} - NI_{j,t-1}$.

جدول (٧): مؤشر الملائمة لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٠.٠٥٢٤٣	٠.٠٥٦٩٢	٠.٠٣٨١٦	٠.٠٤٩٨	٠.٠٣٥٦٢	٠.٠٣٥٩٣
السعودية	٠.٠٣٨٤٨	٠.٠٧٩٣٧	٠.٠٧٧٤١	٠.٠٨٣٤١	٠.٠٩٨٦٧	٠.٠٩٧٢٥
الإمارات	٠.٠٠١٨٦	٠.٠٥٦٤٣	٠.٠١٤٥	٠.٠٤٨٢	٠.٠٦٦٥٤	٠.٠٥٤٧٢
البحرين	٠.٠٠٠٦٤	٠.٠٠٧٤٦	٠.٠٠٠٠٧	٠.٠٠٠٣٩	٠.٠٠٠٦١	٠.٠٠٠٠٢
الكويت	٠.٠٦٨٨	٠.٠٨٦٧١	٠.٠٨٦٥٧	٠.٠٥٥٩٢	٠.٠٤٢٥٦	٠.٠٧٤٨٩
مصر	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٢	٠.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٣	٠.٠٠٠٠٢	٠.٠٠٠٠٦
سلطنة عمان	٠.٠٣٨١١	٠.٠٤٨٢٧	٠.٠١٤٩٩	٠.٠٣١٨٣	٠.٠٦٧٥٣	٠.٠٨٨١٨
الأردن	٠.٠٦٧٢٨	٠.٠٦٦٨٩	٠.٠٦٩٢٧	٠.٠٣٨٨١	٠.٠٥٧١٨	٠.٠٦٧٣١

في ضوء ذلك، يوضح الجدول رقم (٧) القوة التفسيرية (R^2) للمعادلة رقم (٥) كمقياس للملائمة. وحيث ترتبط جودة البيانات المحاسبية ببيانات السوق المال، فان قيمة (R^2) المرتفعة تشير إلى ارتفاع جودة التقارير المالية.

٤-٣-٦التوقيت المناسب

يعرف (Ball *et al.*, ٢٠٠٠) التوقيت المناسب بأنه المدى الذي إليه يعكس الدخل المحاسبي الدخل الاقتصادي. ولقياس التوقيت المناسب، قام (Basu, ١٩٩٧) بمقارنة القوة التفسيرية (R^2) من معادلة انحدار الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم في حالة الأخبار الجيدة في مقابل الأخبار السيئة. في ضوء ذلك، يقيس الباحث التوقيت المناسب بإجراء تحليل انحدار للمعادلة التالية:

$$X_{j,t}/P_{j,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{j,t} + \beta_0 R_{j,t} + \beta_1 R_{j,t} DR_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (٧)$$

حيث أن:

$X_{j,t}$=ربحية السهم للشركة j في السنة المالية t.

$P_{j,t-1}$=سعر السهم للشركة j في السنة $t-1$.

$DR_{j,t}$=متغير وهمي؛ تخصص له القيمة (١) في حالة أن المتغير $R_{j,t}$ أقل من (الصفر)، والقيمة (صفر) في الحالات الأخرى.

$R_{j,t}$=عائد سهم الشركة j في السنة t، حيث يتم احتسابهباستخدام المعادلة رقم (٦).

جدول (٨): مؤشر التوقيت المناسب لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٠.٠١٥٩	٠.٠٠٣	٠.٠٤٥	٠.٠٠٣٣	٠.٠٠٥١٢	٠.٠٠٧٥٢
السعودية	٠.٠٠٠٤٣	٠.٠٠٤٢١	٠.٠٣٧	٠.٠٠٦٤١	٠.٠٠٧١	٠.٠٠٣٣٢
الإمارات	٠.٠٠٠٥٢	٠.٠٠٦٣	٠.٠٠٦٥١	٠.٠٠٤٦	٠.٠٠٠٣٨	٠.٠٠٢٦٥
البحرين	٠.٠٠٠٨٥	٠.٠٠٢١٧	٠.٠٠٠٣٣	٠.٠٠٦٦٣	٠.٠٠٨١٦	٠.٠٠٤٤٧
الكويت	٠.٠٠٠٠٢	٠.٠٠٤١٤	٠.٠٠٥١٣	٠.٠٠٠٤١	٠.٠٠٠٠٨	٠.٠٠٠٣٨
مصر	٠.٠٠٤٤٨	٠.٠٠٣٥٢	٠.٠٠٤٣١	٠.٠٠٣٦٩	٠.٠٠٠٦٣	٠.٠٠٠٢٦
سلطنة عمان	٠.٠٠٠٨	٠.٠٠٦٩٥	٠.٠٠٧١٢	٠.٠٠٣٨١	٠.٠٠٧٥٢	٠.٠٠٠٠٤
الأردن	٠.٠٠٠٠٥	٠.٠٠٠٠٦	٠.٠٠٠٠٣	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٣٢	٠.٠٠٠٠٣

في ضوء ذلك، يوضح الجدول رقم (٨) القوة التفسيرية (R^2) للمعادلة رقم (٧) كمقياس للتوقيت المناسب. وحيث ترتبط جودة البيانات المحاسبية بسعر السهم، فان قيمة R^2 المرتفعة تشير إلى زيادة جودة التقارير المالية.

٤-٣-٧ التحفظ

يعرف (Ball *et al.*, ٢٠٠٠) التحفظ بأنة الاعتراف المتزامن بالخسائر – أو بأن الدخل المحاسبي يعكس الأخبار الاقتصادية السيئة بصورة أسرع بالمقارنة بالأنباء الجيدة. وطبقاً لدراسة (Basu, ١٩٩٧)، يقيس الباحث التحفظ المحاسبي من خلال معاملات المعادلة (٧). حيث يعتبر المعامل β_1 مقياس للأخبار الجيدة، والمقياس β_1 مقياس للأخبار السيئة. ويعتبر $\beta_1/[(\beta_1+)]$ مقياس لمدى حساسية الأرباح للعوائد السلبية بالمقارنة بالعوائد الإيجابية، فكلما زادت قيمة المقياس دل ذلك على زيادة تزامن الاعتراف بالخسائر، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية. كما يتوافق ذلك المقياس مع ما تم استخدامه من قبل (Ball *et al.*, ٢٠٠٠; Lang *et al.*, ٢٠٠٣).

جدول (٩): مؤشر التحفظ المحاسبي لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	-١٦.٨٤١١	-٥.٥٨٤	-٧٦.١٣٥١	-٩.٤١٩٢	-٩١.٤٢٩١	-٤٥.٢٥٢٦
السعودية	-١.٧٩٤٣	-٦١.٢٥٨٢	-٣٢.١٩٥٦	-٥٨٤.٨٢٩١	-٢٧١.٣٢١	-٢٣٥.٢٨١٤
الإمارات	١.٥٨١٢	-٠.٢٨٥٢	٤.٨٢٤٤	-١٨.١٧١٨	-٤.٨٦٣٥	-٣٤.٨١٢٢
البحرين	-٠.٤٨٢٧	-١.٤٧٥٥	-١.١٥٢٥	-٥.٦٩١٢	-١.٥٦٤٢	-١.١٤٧٨
الكويت	-٣.٢٩١٤	-٤٥٦.٥٤١٢	-٢٦١.٥٩٠٥	-٢٣١.١٥٢٩	-١٥٤٥.١٥٨١	-٢٧٣.٧٣٨٥
مصر	-١٥١٧.٢٧٩٩	-١.٧٦٧٥	-٠.٧٩٨٢	-١.٨٢٦٩	-٨.٤٩	-٠.٤٢٩١
سلطنة عمان	-١٧.١٨٦٥	-٥٩٦.٦٤٢١	-٦٢.٩٥٣١	-٥٧٨.٣٨١٨	-٢٨٧.٢٦٥٦	-١٢٥.٨٩
الأردن	-٧.٥٨٥١	-١٥٦.٨٤٩١	-١٥.٨٢٨٣	-٣٨٣١.١٥٧١	-٦٩٥.٤٣٨٦	-٠.٣٤٧١

يوضح الجدول رقم (٩) مؤشرات التحفظ المحاسبي لكل دولة في كل سنة. حيث تم استخدام معاملات الانحدار $\beta_1/[(\beta_1+)]$ في المعادلة رقم (٧) كمؤشر للتحفظ المحاسبي. حيث تشير القيم المرتفعة لمؤشر التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

الخلاصة، تم استخدام (٨) متغيرات لقياس جودة الأرباح في الدراسة، هي: (١) جودة اثر الاستحقاق، (٢) واستمرارية الأرباح، (٣) والقدرة التنبؤية، (٤) وتمهيد الأرباح، (٥) وإمكانية الاعتماد، (٦) والملائمة، (٧) والتوقيت المناسب، (٨) والتحفظ المحاسبي. حيث توضح الجداول من رقم (٢) إلى (٩) بعض الإحصائيات الوصفية لدول العينة والمتعلقة بالمقاييس الثمانية لجودة التقارير المالية.

٤-٣-٨قياس التوافق المحاسبي

طبقاً لدراسة (Land &Lang, ٢٠٠٢)، قام الباحث باستخدام نموذج انحدار المتوسط المعدل لنسب E/P على متغيرات تمثل مؤشرات لكل دولة في كل سنة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١كما يلي:

$$E/P_{i,t} = \sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{m} \alpha_{i,t}\, C_{i,t} (٨)$$

حيث أن:

$E/P_{i,t}$=المتوسط المعدل لنسبة الأرباح/السعر للدولة i في السنة المالية t، حيث تم احتسابه كما يلي: متوسط نسبة الأرباح/السعر لشركات الدولةi في السنةt– متوسط نسبة الأرباح/السعر في السنة t(محسوب لكل الشركات في كل الدول).

$\alpha_{i,t}$=تقدير معامل الانحدار للدولة i في السنةt.

$C_{i,t}$=متغير الدولةi في السنةt. حيث تخصص القيمة (١) لمتغير دولة معينة في سنة معينة، والقيمة (صفر) لباقي المتغيرات التي تمثل نفس الدولة في السنوات الأخرى، أو التي تمثل الدول الأخرى.

جدول (١٠): إحصائيات وصفية لنسبة E/P عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١

الدولة	عدد المشاهدات السنوية (N)	الوسيط	المتوسط
قطر	٥٤	٠.٠٧٠٣	٠.١٧٥٨
السعودية	١١٤	٠.٠٧٨٥	٠.١٧٦٩
الإمارات	١٣٨	٠.٠٥٣٣	٠.١٥٢٦
البحرين	٧٢	٠.٠٦١٦	٠.١٤١٠
الكويت	١٧٤	٠.٠٦٨٢	٠.١٢٩٤
مصر	١٨٦	٠.٠٦٢٨	٠.٢١٢٤
سلطنة عمان	١٢٦	٠.٠٧٦٣	٠.١٩٥٢
الاردن	١٦٢	٠.٠٦٣٣	٠.٢٠٢٦

حيث تمثل تقديرات معامل الانحدار $\alpha_{i,t}$ انحرافات دولة معينة في سنة معينة عن المتوسط. لذلك، كلما انخفضت قيمة المعاملات $\alpha_{i,t}$ بشكل معنوي واقترابها من الصفر على مدار سنوات العينة، دل ذلك على زيادة التوافق مع معايير المحاسبة الدولية بمرور الوقت. يوضح الجدول رقم (١٠) بعض الإحصائيات الوصفية لنسبة الأرباح/السعر عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. وطبقاً لدراسة (Lev &Nissim, ٢٠٠٤)، تم احتساب نسبة الأرباح/السعر بقسمة الأرباح قبل البنود الاستثنائية على القيمة السوقية لأسهم الشركة المدرجة في نهاية السنة.

جدول (١١): مؤشر التوافق المحاسبي لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٠.٢١٧٨٧	٠.٢٢٣٨١	٠.٢٢٥٧٢	٠.٢١٥١٤	٠.٢٠٨٢	٠.١٥٦٥٨
السعودية	٠.٢٥٩٨٧	٠.٢٥٩٢٢	٠.٢٣٧٦٥	٠.٢٢٤٩٣	٠.٢١٦١٦	٠.١٧٨٩٧
الإمارات	٠.١٩٥٨٤	٠.١٦٨٦١	٠.١٥٦٥٩	٠.١٢٥٨٤	٠.٠٩١٦٢	٠.٠٤٦٠٩
البحرين	٠.٢٠٩١	٠.١٧٥٩٨	٠.١٧٢٧٩	٠.١٥١٧٩	٠.١٢٠٩٥٧٢	٠.٠٨٤٨٤
الكويت	٠.١٧٩٥٨	٠.١٤٧٥٤	٠.١٤١٩٦	٠.١٣٨٧٥	٠.١١٥٩١	٠.٠٦٥٩٢
مصر	٠.١٦٩٠٣	٠.١٥٥٩١	٠.١٤٩٦٥	٠.١٤٩٧٩	٠.١٢٤٨١	٠.٠٦٥٢٧
سلطنة عمان	٠.١٩٥٩٤	٠.١٥٧٩٣	٠.١٤٨٣١	٠.١٢٧٩٣	٠.١٠٥٧	٠.٠٣٦٦٤
الأردن	٠.١٨٦٣١	٠.١٦٥٤٣	٠.١٦٢٨١	٠.١٣٥٩٥	٠.١١٧٣٩	٠.٠٧٤٩٥
متوسط معامل الانحدار	٠.٢٠١٦٩٣	٠.١٨١٨٠٤	٠.١٧٤٤٣٥	٠.١٥٨٧٦٥	٠.١٣٧٥٩٣	٠.٠٨٨٦٥٨

كما يعرض الجدول رقم (١١) نتائج قياس التوافق المحاسبي، حيث يتضمن الجدول القيم المطلقة لتقديرات معامل الانحدار $(\alpha_{i,t})$ الناتج عن تحليل انحدار المعادلة رقم (٨). فنظراً لعدم وجود مغزى لإشارات المعاملات، وان القيمة المطلقة للمعاملات فقط هي التي توضح مدى الانحراف عن متوسط دول العينة، سيستخدم الباحث القيم المطلقة لمعاملات الانحدار كمؤشرات لمدى توافق كل دولة في كل سنة. وعندما تتقلص تلك القيم وتقترب من الصفر، يعد ذلك دليل على زيادة التوافق مع ممارسات المحاسبة الدولية بمرور الوقت. وبوجه عام، تكشف النتائج عن انخفاض مستوى الانحراف عن المتوسط، وبالتالي زيادة مستوى التوافق المحاسبي. حيث يمثل الصف الأخير في الجدول رقم (١١) متوسط معامل الانحدار لكل دول العينة في كل سنة، ويكشف عن انخفاض المعامل بشكل جوهري في سنة ٢٠١١، بالمقارنة بالمتوسط في سنة ٢٠٠٦. بالإضافة لذلك، يبدو التوافق واضح في معظم دول العينة، حيث تقترب المعاملات من المتوسط تحديداً خلال السنة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، متوسط نسبة الأرباح/السعر لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي كان يزيد عن المتوسط في سنة ٢٠٠٦ بمقدار ٠.١٩٥٨٤، أصبح يزيد عن المتوسط في سنة ٢٠١١ بمقدار ٠.٠٤٦٠٩فقط. اتجهت نسبة الأرباح/السعر، ليس فقط في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت ومصر وسلطنة عمان والأردن، ولكن أيضا في قطر والمملكة العربية السعودية من أعلى من المتوسط لتقترب من المتوسط، حيث توضح النتائج تقلص الفروق في نسب الأرباح/السعر على مدار سنوات العينة ولمعظم دول العينة.

٥ نتائج الدراسة التطبيقية:

تسعى الدراسة الميدانية لاختبار العلاقة بين التوافق المحاسبي وجودة التقارير المالية. لذلك، تم صياغة نموذج الانحدار التالي:

$$\Delta EQ_{i,t,k} = \beta_0 + \beta_1 \Delta CON_{i,t} + \beta_2 GDP_{i,t} + \beta_3 GROWTH_{i,t} + \beta_4 LEGSYS\,(E)_i + \beta_5 LEGSYS\,(F)_i + \beta_6 LEGSYS\,(S)_i + \varepsilon_{i,t} \quad (٩)$$

حيث أن:

$\Delta EQ_{i,t,k}$=التغيرات في متغير جودة الأرباح K (K= ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) للدولة i، حيثK تمثل متغيرات جودة الأرباح الثمانية. ويتم احتساب التغيرات في جودة الأرباح باستخدام مقاييس الجودة لكل سنة، محسوبة باستخدام المعادلات رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧.

$\Delta CON_{i,t}$=التغيرات في متغير التوافق المحاسبي للدولة i، ويتم احتسابها باستخدام القيمة المطلقة لتقدير المعامل ($\alpha_{i,t}$) في المعادلة رقم (٨) لكل سنة.

$GDP_{i,t}$=نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في السنة t.

$GROWTH_{i,t}$=معدلا لنمو السن وبانصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في السنة t.

$LEGSYS_i$=متغير يمثل النظام القانوني للدولة i. حيث تخصص القيمة (١) للمتغير الذي يعكس النظام القانوني للدولة، والقيمة (صفر) للمتغيرين الآخرين. المتغيرات الثلاثة تمثل نظم قانونية تقوم على الشريعة الإسلامية فقط($LEGSYS(S)$، أو على الشريعة الإسلامية والقانون المدني الإنجليزي($LEGSYS(E)$، أو على الشريعة الإسلامية والقانون المدني الفرنسي($LEGSYS(F)$.

ويتم قياس التغيرات في جودة الأرباح بالفرق بين مقاييس جودة الأرباح في السنوات المتعاقبة. حيث يستخدم الباحث ثمانية متغيرات لجودة الأرباح، هي: (١) جودة اثر الاستحقاق، (٢) واستمرارية الأرباح، (٣) والقدرة التنبؤية، (٤) و تمهيد الأرباح، (٥) وإمكانية الاعتماد، (٦) والملائمة، (٧) والتوقيت المناسب، (٨) والتحفظ المحاسبي. وقد تم إجراء تحليل الانحدار للمعادلة رقم (٩) لكل متغير من تلك المتغيرات. كما تم قياس التغير في التوافق المحاسبي بالفروق في تقدير المعامل ($\alpha_{i,t}$) في المعادلة رقم (٨) بين السنوات المتعاقبة. كما تم إضافة بعض المتغيرات، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و النظام القانوني للدولة، كمتغيرات رقابية. فبسبب تمتع الدول الكبرى وسريعة النمو اقتصادياً بمحاسبة ذات جودة عالية، يمكن للمتغير $GDP_{i,t}$ التحكم في حجم الدولة، كما يمكن للمتغير $GROWTH_{i,t}$ التحكم في معدل النمو الاقتصادي للدولة. وبسبب تمتع الدول التي بها قانون عام بمحاسبة ذات جودة مرتفعة، ولتأثير النظام القانوني للدولة على جودة التقارير المالية، تم إضافة المتغير $LEGSYS_i$ كمتغير رقابي للتحكم في الفروق في النظام القانوني لدول العينة. وطبقاً لدراسة (La Porta *et al.*, ٢٠٠٠)، تم تصنيف الدول طبقاً للنظام القانوني إلى ثلاث مجموعات، دول يرتكز نظامها القانوني على القانون المدني الألماني، والإنجليزي، والفرنسي. وقد قام الباحث باستبدال القانون

الألماني بالشريعة الإسلامية. حيث توضح الجداول رقم (١٢) و(١٣) و(١٤) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتغيرات في معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، والنظام القانوني لكل دولة في العينة.

جدول (١٢): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (*GDB*) لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	٦٧٩٢١	٧٦٣٧٣	٩١٤٧٧	٦٨٨٧١	٨١٩٦٢	٨٧٨١٠
السعودية	١٥٠٤٩	١٥٨٥٨	١٩١٠٨	١٤٤٨٦	١٦٧٧٨	١٧٨٨٩
الإمارات	٣٨٧١٣	٤٦٢٤٨	٥٤٨٤٨	٤٦٨٥٦	٤٩٩٩٥	٥٢١٣٩
البحرين	٢١١٥٦	٢٤١٣٧	٢٧٢٤٧	١٩٤٥٥	٢١٠٩٦	٢١٧٧٩
الكويت	٣١٩٠٨	٣٣٧٥٩	٤٥٩٣٧	٣١٤٨٢	٣٧٤٥١	٣٩٧٦٩
مصر	١٥٠٥	١٧٧١	٢١٦٠	٢٤٥٠	٢٧٥٨	٣١٠٩
سلطنة عمان	١٤٢٨٢	١٥١٨٠	٢٠٨٨٧	١٨٠١٣	٢٠٣٣١	٢١٤٣١
الاردن	٢٦٤٩	٢٩٧١	٣٦٢٥	٣٨٢٨	٤٠٦١	٤٣٤٣

المصدر:صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية، ديسمبر ٢٠١١، حيث تم التعبير عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوم بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي.

جدول (١٢): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (*GDB*) لكل دولة في كل سنة

الدولة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
قطر	١٥.٠٣	١٣.٦٩٤	١٥.٨١٢	٩.٠٣٥	١٨.٥٣٥	١٤.٣٣٧
السعودية	٣.١٥٨	٢.٠١٧	٤.٣٣	٠.١٤٦	٣.٧	٤.٠٣٨
الإمارات	٨.٧١٧	٦.٠٥٦	٥.١٤	٠.٦٧-	١.٢٨٥	٣.٠٨٧
البحرين	٦.٦٥٣	٨.٠٦٩	٦.١١٩	٢.٨٨٨	٣.٤٧٥	٣.٩٦٣
الكويت	٥.١٤٣	٢.٥٠٩	٦.٣٩٥	٢.٦٦٥-	٣.١	٤.٨٤٤
مصر	٦.٨٤٤	٧.٠٨٨	٧.١٧١	٤.٦٧٤	٥.٠١٣	٥.٥٢٦
سلطنة عمان	٥.٩٩٥	٧.٧٣٨	١٢.٢٦٤	٣.٣٥٢	٤.٧١٥	٤.٦٦٩
الاردن	٧.٩٧٥	٨.٩١١	٧.٧٥٤	٢.٧٥٤	٤.١	٤.٥

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية، ديسمبر ٢٠١١، حيث تم التعبير عن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي مقوم بالأسعار الثابتة بالعملة الوطنية.

جدول (١٣): النظام القانوني لدول العينة

الدولة	الشريعة الإسلامية	الشريعة الإسلامية والقانون المدني الإنجليزي	الشريعة الإسلامية والقانون المدني الفرنسي
قطر		قطر	
السعودية	السعودية		
الإمارات		الإمارات	
البحرين		البحرين	
الكويت		الكويت	
مصر			مصر
سلطنة عمان		سلطنة عمان	
الاردن			الاردن

المصدر: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة*www.arabruleoflaw.org*

تتخذ بيانات الدراسة شكل البيانات المجدولة، حيث تتكون بيانات الدراسة من مشاهدات سلاسل زمنية لكل قطاع من القطاعات المستعرضة (الدول) في الدراسة، قام الباحث بإجراء تحليلات انحدار مجدولة بدلاً من تحليل الانحدار المجمع باستخدام طريقة المربعات الصغرى. حيث يوجد نوعين من المعلومات في جدول البيانات: معلومات تتعلق بالقطاعات المستعرضة (الدول) تنعكس على الفروق بين متغيرات الدول المختلفة، ومعلومات تتعلق بالسلاسل الزمنية تخص كل دولة تنعكس على التغيرات في متغيرات الدولة على مدار الزمن. ويعتبر تحليل الانحدار المجدول أداة مفيدة تستوعب كل تلك الأنواع المختلفة من البيانات. أكثر من ذلك، في حالة وجود عوامل خاصة بالدولة لم تخضع للدراسة وتؤثر على جودة التقارير المالية للدولة وترتبط بالتوافق المحاسبي ولا تتغير على مدار الزمن،فان نتائج استخدام تحليل الانحدار المجمع على بيانات الست سنوات ستكون تقديرات متحيزة وغير متسقة.

بالإضافة لذلك، في حالة وجود عوامل خاصة بالسنة، تعتبر ثابتة على مستوى القطاعات المستعرضة(الدول)، تؤثر على مؤشرات جودة التقارير المالية في تلك السنة وترتبط بمقياس التوافق، فإن نتائج إجراء تحليل الانحدار المجمع ستكون متحيزة، وذلك لان تحليل الانحدار المجمع يعالج البيانات كمشاهدات مستقلة. لذلك، وللأخذ في الاعتبار احتمال وجود متغيرات ثابتة على مدار الزمن تختلف على مستوى القطاع المستعرض للدولة، أو تعتبر ثابتة على مستوى القطاع المستعرض وتختلف على مدار الزمن، سيقوم الباحث بإجراء تحليل الانحدار المجدول للتحكم في الآثار العشوائية (للدولة وللسنة).ويتناول الجزء التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، ونتائج الارتباط بين جودة التقارير المالية والتوافق على مستوى العينة ككل، واختبار تلك العلاقة فقط على الدول التي أظهرت توافق.

٥-١ معاملات الارتباط والعلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة

يوضح الجدول رقم (١٤) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في نموذج تحليل الانحدار المجدول. وقد تم فحص تلك المعاملات للتحقق من عدم وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة في النموذج. حيث يظهر أعلى معامل ارتباط بين المتغيرين *LEGSYS (E)* و *LEGSYS (F)*،وذلك بمعامل ارتباط يبلغ -٠.٥٩٣. وحيث أن معامل الارتباط اقل من ٠.٨٠، لذلك يتضح عدم جود علاقة ارتباط جوهرية بين المتغيرين. كما لا توجد أي معاملات ارتباط أخرى أكبر من ٠.٥٠، مع انخفاض قيمة باقي معاملات الارتباط عن ٠.٥٠.

جدول (١٤): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	ΔEQ_k	ΔCON	GDP	GROWTH	LEGSYS (E)	LEGSYS (F)	LEGSYS (S)
ΔEQ_1	١.٠٠٠ **	-٠.٠٠٦١٤	٠.٠٠٦٢٨	٠.٠٠٨٦٩	٠.٠٠٨٥٢	-٠.١٩٦٧	٠.٠٠٦٧٩
ΔEQ_2	١.٠٠٠ **	-٠.١٨٥٩٧	-٠.٠٤٧٩٦	-٠.٠٩٢٧٢	-٠.٠٠٨٧٦	٠.٠١٨٥٢	٠.٠٠٣٩٦
ΔEQ_3	١.٠٠٠ **	-٠.٠٤١٦٧	-٠.١٨٢٣٨	-٠.١٨١٦٢	٠.٠٦٨٥١	-٠.١٦٦٢٩	٠.٠٣٧٦١
ΔEQ_4	١.٠٠٠ **	-٠.٠٤٣٦٨	-٠.٠٤٨١٦	-٠.٠٤٣٩٤	٠.٠٥٣٦٨	-٠.٠٦٨١٥	٠.٠٣٩٢٣
ΔEQ_5	١.٠٠٠ **	-٠.٠٠٣٦٩	-٠.٠٦٩٤١	-٠.٠٦٥٧٣	-٠.٠٠٨١٤	-٠.٠٣٨٧٤	٠.٠٠٣٨٤
ΔEQ_6	١.٠٠٠ **	-٠.٠٣٧٢١	-٠.٠٧٩٥٤	-٠.٠٧٦٣١	-٠.١٥٨٩٢	٠.٠٠١٩٦	٠.٠٤٩١٦
ΔEQ_7	١.٠٠٠ **	-٠.١٩٤٧٢	-٠.٠٣١٨٩	-٠.٠٧٦٥٤	-٠.٠٠٢٩٦	٠.٠٤٦٧١	٠.٠٤٨٧٥
ΔEQ_8	١.٠٠٠ **	-٠.٠٠١٢٥	-٠.٠٠٤٦١	-٠.٠٠٣٩٢	٠.٠٠٠٨٤	٠.٠٠٠٤١	-٠.٠٠٠٨٢
ΔCON		١.٠٠٠٠٠	٠.٠٥٨٢٢	٠.٠٨٦٨٧	٠.٠٨٩٤٧	٠.١٥٩٥٢	٠.٠٤٥٩٩
GDP			١.٠٠٠٠٠	٠.٣٥٦٤٥	-٠.٠٤٩٤٣	٠.٢٧٣٩٩	٠.١٣١٦٤
GROWTH				١.٠٠٠٠٠	٠.١٨٧٩٥	٠.١٨٩٣٦	-٠.٠٠٨٢٥
LEGSYS (E)					١.٠٠٠٠٠	٠.٥٩٣١٩	-٠.٣٨٥٦٧
LEGSYS (F)						١.٠٠٠٠٠	-٠.٣٤٥١٨
LEGSYS (S)							١.٠٠٠٠٠

من بين المقاييس الثمانية لجودة التقارير المالية، المقاييس الأربعة الأولي – جودة اثر الاستحقاق، واستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الدخل – كان من المتوقع وجود علاقة ارتباط إيجابية بينها وبين التغير في التوافق المحاسبي، كما كان من المتوقع وجود علاقة ارتباط سلبية بين القابلية للاعتماد، والملائمة، والتوقيت المناسب، والتحفظ، والتغير في التوافق المحاسبي. بالرغم من ذلك، توضح معاملات الارتباط تحقق العلاقة المتوقعة فقط في حالتي القدرة التنبؤية والملائمة، وبالتالي قد لا يرتبط التغير في التوافق المحاسبي بالتغير في متغيرات جودة التقارير المالية.

٥-٢نتائج تحليل الانحدار لأجمالي عينة الدراسة

تبدأ الدراسة الميدانية بتحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي على مستوى عينة الدراسة ككل. ويتوقع الباحث أن تكون معاملات الميل على التغيرات في متغير التوافق المحاسبي (β_1) في المعادلة رقم (٩) موجبة ومعنوية إحصائيا لمتغيرات (١) جودة أثر الاستحقاق، (٢) و استمرارية الأرباح، (٣) و القدرة التنبؤية، (٤) و تمهيد الدخل، بينما تكون سالبة ومعنوية إحصائيا لمتغيرات (٥) القابلية للاعتماد، (٦) والملائمة، (٧) والتوقيت المناسب، (٨) والتحفظ، وبالتالي وجود علاقة ارتباط بين جودة الأرباح والتوافق المحاسبي الدولي. بالرغم من ذلك، لم تكشف

نتائج تحليل انحدار جودة التقارير المالية على التوافق المحاسبي عن وجود علاقة ارتباط بين جـودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي. حيث يوضح الجدول رقم (١٥) ارتباط كلاً من استمرارية الأرباح وتمهيد الدخل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا بالتوافق المحاسبي الدولي. كما يتضـح مـن الجدول تحقق العلاقة المتوقعة بالنسبة للقدرة التنبؤية (علاقة طردية) والملائمة (علاقة عكسية)، بينما لم تتحقق العلاقة المتوقعة بالنسبة لجودة أثر الاستحقاق (علاقة عكسية)، والقابلية للاعتماد، والتوقيت المناسب، والتحفظ (علاقة طردية)، مع عدم معنوية كل تلك العلاقات إحصائيا. لذلك، تكشـف نتـائج تحليل الانحدار لعينة الدراسة ككل عن وجود دليل ضعيف للعلاقة الإيجابية بين التوافـق المحاسـبي الدولي وتحسين جودة التقارير المالية.

جدول (١٥): تحليل الانحدار لإجمالي دول العينة:

$$\Delta EQ_{i,t,k} = \beta_0 + \beta_1 \Delta CON_{i,t} + \beta_2 GDP_{i,t} + \beta_3 GROWTH_{i,t} + \beta_4 LEGSYS\ (E)_i + \beta_5 LEGSYS\ (F)_i + \beta_6 LEGSYS\ (S)_i + \varepsilon_{i,t}$$

تحليل الانحدار (أ): جودة اثر الاستحقاق والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٠١٥		
المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	إحصائية-t
Intercept	٠.٠٦٢٨٩-	٠.٥٩١٢	٠.١٧-
CON	٠.٠١٥٩٨-	٠.٢٦١٣	٠.٠٦-
GDP	٤.٥١٧٨٣١	٩.٥٨٢٤٣١	٠.٠٥
GROWTH	٠.٠١٩٣٤٣	٠.٠٥٦٥	٠.٣٤
LEGSYS(E)	٠.٠١٦٨٩-	٠.٤١٨٨	٠.٠٥-
LEGSYS(F)	٠.٠٠٠٩٣-	٠.٤٩٢١	٠.٠١-
LEGSYS(S)	٠.٠٠٤٤-	٠.٤٣٨٩	٠.٠٢-

تحليل الانحدار (ب): استمرارية الأرباح والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٠٤٧		
المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠٥٢٦٨٣	٠.١٨٧٣	٠.٣٧
CON	٠.١٣١٤٥-	٠.٠٤٣٧	١.٣٥-*
GDP	٥.١٧١٢٢٣	١.٥٣٢٧١٣	٠.٣٨
GROWTH	٠.٠٠٠٥٨-	٠.٠٠٨٨٦	٠.٠٦-
LEGSYS(E)	٠.٠٤١٤٩-	٠.٠٧٦٢	٠.٥٤-
LEGSYS(F)	٠.٠٣٥٤١-	٠.٠٧٤٩	٠.٣٦-
LEGSYS(S)	٠.٠٤٤٧٢-	٠.٠٧٦٩	٠.٥٤-

تحليل الانحدار (جـ): القدرة التنبؤية والتوافق المحاسبي الدولي

R'	٠.١٣٢٩		
المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	إحصائية- t
Intercept	١٤٥٣.٧٣٢	٤٣٥.٠	٢.٥٧**
CON	١.٦٣٩٣٦١	١٤٣.٩	٠.٠٢
GDP	٠.٠٠٨٩١-	٠.٠٠٧٨٩	١.٢٧-
GROWTH	١٧٩.٤٥٧-	٤٦.١٨٧	٤.٦٣-***
LEGSYS(E)	١٨٦.٤٣١-	٣٧٤.١	٠.٥٣-
LEGSYS(F)	٨٣١.٥٦٤-	٣٦٢	٢.٧١-**
LEGSYS(S)	٢٦٩.٤٨٢-	٣٨٥.١	٠.٨٨-

تحليل الانحدار (د): تمهيد الدخل والتوافق المحاسبي الدولي

R'	٠.٠٣٩١		
المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠١٣٢٧١	٠.٠٤١٢	٠.٤٨
CON	٠.٠٣٦٣١-	٠.٠١٨٥	٢.٦٢-**
GDP	٧.١٨٤٨٢١	٧.١٩٣٩٢٥	٠.٢
GROWTH	٠.٠٠٤٨٩٦	٠.٠٠٤٤	١.٦٥*
LEGSYS(E)	٠.٠٤٧٣٢-	٠.٠٣٧٤	١.٣٨-
LEGSYS(F)	٠.٠٤٣١-	٠.٠٣٣٨	٠.٨٩-
LEGSYS(S)	٠.٠١٨٤٢-	٠.٠٣٤٩	٠.٣٤-

تحليل الانحدار (هـ): القابلية للاعتماد والتوافق المحاسبي الدولي

R'	٠.٠١١٩		
المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠٨٣٩٢٥	٠.٠٥٩١	١.٨١
CON	٠.٠٠٢٦٧١	٠.٠٤١٧	٠.٠٤
GDP	١.٢٣٩٦٣١	١.٢٢٩٥٤١	٠.٢
GROWTH	٠.٠٠٤٥٨-	٠.٠٠٦٨٢	١.٣١-
LEGSYS(E)	٠.٠٤١٨٧-	٠.٠٦٧١	٠.٦١-
LEGSYS(F)	٠.٠٥١٧-	٠.٠٥٣٩	٠.٧٢-
LEGSYS(S)	٠.٠٢٨٢١-	٠.٠٥٨٣	٠.٥٤-

تحليل الانحدار (و): الملائمة والتوافق المحاسبي الدولي

R'	٠.٠٢٥٩		
المتغيرات	التقدير	الخطأ المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.١٩٣١٨٤	٠.٠٧٤	١.٦٨
CON	٠.٠٠٦٨١-	٠.٠٣٩١	٠.٢٩-
GDP	٥.٨١٢٨٦١	١.٧٥٤٣٢٣	٠.٤٧
GROWTH	٠.٠٠٢١-	٠.٠٠٥٩٨	٠.٣١-
LEGSYS(E)	٠.١٤٣٧٢-	٠.٠٦١٢	٢.٤١-**
LEGSYS(F)	٠.٠٧٩٥٦-	٠.٠٥٨٩	١.٤٧-
LEGSYS(S)	٠.٠٥٤-	٠.٠٧٢٨	١.٥٣-

تحليل الانحدار (ز): التوقيت المناسب والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٣٣٩		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠١٨٣٢٩	٠.٠٤٩١	٠.٤٩
CON	٠.٠٢٩٤٧١	٠.٠١٢٨	١.٩٨
GDP	٦.١٤٠٠٠٠	٧.٦٨٤١٧١	٠.٠٩
GROWTH	٠.٠٠٤٧٤١	٠.٠٠٥٣١	١.٤٥
LEGSYS(E)	٠.٠١٩١-	٠.٠٣٨٩	٠.٤١-
LEGSYS(F)	٠.٠٢٢١١-	٠.٠٣٢٩	٠.٧٢-
LEGSYS(S)	٠.٠١٢٨٩٢	٠.٠٣٩٧	٠.٤٤

تحليل الانحدار (ي): التحفظ والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٢٣١		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	١٦٣٦.٦١-	١٤٥٢٧.٥	٠.٠٤-
CON	٣٧.٤٥٩٢٢	٧٧٨٢.٣	٠.٠٢
GDP	٠.٠٤٧٨١	٠.٣٩٣٣	٠.٠٧
GROWTH	٢٦٤.٧٨٣١	١٩٣٢.١	٠.١٤
LEGSYS(E)	٣٢.٩٢٤١-	١٨٨٣١.٩	٠.٠٢-
LEGSYS(F)	٢٥٩.١٩٢٣	١٤٨٨٥.٢	٠.٠٣
LEGSYS(S)	٥٠.١٤٢٩-	١٤٨٧١.١	٠.٠٢-

***، و **، و * تعنى أن علاقة الارتباط تعتبر معنوية إحصائيا عند مستويات ١%، و٥%، ١٠% بالترتيب.

٥-٣ نتائج تحليل الانحدار للدول المتوافقة مع المعايير الدولية

تتمثل المرحلة الثانية في الدراسة الميدانية في تقسيم دول العينة إلى دول متوافقة ودول غير متوافقة مع المعايير الدولية، وفحص علاقة الارتباط بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية باستخدام بيانات الدول المتوافقة فقط.فبسبب احتمال أن تشتمل الاختبارات التي تم إجراؤها على الدول المتوافقة وغير المتوافقة على العديد من المتغيرات المؤثرة التي تم إغفالها، قد تمحو تلك المتغيرات تأثير التوافق المحاسبي الدولي على جودة التقارير المالية. وفي ضوء موقف الدول العربية من تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والذي سبق عرضه سالفاً، يمكن تصنيف الإمارات، والبحرين، والكويت، ومصر، وسلطنة عمان، والأردن كدول متوافقة مع المعايير الدولية،وقطر، والسعودية كدول غير متوافقة مع المعايير الدولية. بعد تقسيم عينة الدراسة، تم إعادة تشغيل المعادلة رقم (٩) للدول المتوافقة مع المعايير الدولية فقط. حيث يوضح الجدول رقم (١٦) نتائج تحليل الانحدار للدول المتوافقة مع المعايير الدولية.

جدول (١٦): تحليل الانحدار للدول المتوافقة مع المعايير الدولية

$$\Delta EQ_{i,t,k} = \beta_0 + \beta_1 \Delta CON_{i,t} + \beta_2 GDP_{i,t} + \beta_3 GROWTH_{i,t} + \beta_4 LEGSYS\ (E)_i + \beta_5 LEGSYS\ (F)_i + \beta_6 LEGSYS\ (S)_i + \varepsilon_{i,t}$$

تحليل الانحدار (أ): جودة اثر الاستحقاق والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٢٢١		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠١٩٦٤٢	٠.١٣٧٩	٠.٥٤
CON	٠.٠٠٠٦١٩٢	٠.٠٠٣٤١	٠.٠٦
GDP	١.٨١٤٣٣١-	١.٢٩٣٨٥١	٠.٧٥-
GROWTH	٠.٠٠٣٦٩	٠.٠٠٨٢٩	٠.٥٣
LEGSYS(E)	٠.٠١٥٣٩-	٠.٠٨٣٦	٠.٢٦-
LEGSYS(F)	٠.٠٢٥٤٩-	٠.٠٣٧٥	٠.٣٦-
LEGSYS(S)	٠.٠١٥٨٢-	٠.٠٨٤٢	٠.١٩-

تحليل الانحدار (ب): استمرارية الأرباح والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٤٩		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠٧٢٧٨٣	٠.١٥٤٣	٠.٧٩
CON	٠.١٨١٤٥-	٠.٠٧٩١	٢.٩٨-**
GDP	٢.٢٣٠٠٠٠-	٢.٢٨١٤٣٢	٠.١٣-
GROWTH	٠.٠٢٤٥٤	٠.٠٤٤٧	٠.١٥-
LEGSYS(E)	٠.٠٨٥٢٥-	٠.٠٧٨٨	١.٣١-
LEGSYS(F)	٠.٠٥١٧٦-	٠.١٢٧١	٠.٦٧-
LEGSYS(S)	٠.١٥٩٣١-	٠.٠٧٢٩	١.٥١-

تحليل الانحدار (جـ): القدرة التنبؤية والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.١٦٨٨		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٨.٩٥٩٧-	٤٧٩.٧	٠.٠٤-
CON	٢٦٠.٠٣١٢	١٤٦.١	١.٠٦*
GDP	١.٦٣٣٥٤٢	٠.٠٠٧٥٩	١.٨٢**
GROWTH	٦٤.٣٦٢١	٣٩.٦٩٠	١.٥٨*
LEGSYS(E)	٤٥٣.٦١٩-	٣٦٣.٩	١.٨٢-
LEGSYS(F)	٦٣٨.٥٨٤-	٣٤٨.٤	١.٣٤-*
LEGSYS(S)	٣٩٣.١٤٩-	٣٩٢.٨	٠.٩٢-

تحليل الانحدار (د): تمهيد الدخل والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٦٨٩		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠٢٦٤٦-	٠.٠٤٨	٠.٥٦-
CON	٠.٠٣٩٦٤-	٠.٠١٥٠	٢.٠٤-**
GDP	٥.٤٠٢٨٢٨	٧.٦٤٢٨٢٨	٠.٩
GROWTH	٠.٠٠٣٧١٨	٠.٠٠٣٩	٠.٩٨
LEGSYS(E)	٠.٠٠٢٣٧-	٠.٠٣٧	٠.٠٤-
LEGSYS(F)	٠.٠٠١٦٧١	٠.٠٣٩٤	٠.٢٨
LEGSYS(S)	٠.٠٠٧٤٨٢	٠.٠٣٨١	٠.٤

تحليل الانحدار (هـ): القابلية للاعتماد والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٢٨٣		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.١٨١٩١٠	٠.٠٩٨٠	٠.٠٩٣
CON	٠.٠٠٨٠٧-	٠.٠٢٩١	٠.٧٦٣٥-
GDP	٥.٨٢٨٢٨٢-	١.٧٤٢٨٢٨	٠.٧٣٥٩-
GROWTH	٠.٠١٣٤-	٠.٠٠٧١٩	٠.١٦٢٩-
LEGSYS(E)	٠.٠٦٨١٨-	٠.٠٧٣١	٠.٣٧١٩-
LEGSYS(F)	٠.٠٧٠٠٨-	٠.٠٧٩	٠.٣٣٩٦-
LEGSYS(S)	٠.٠٥٠٩٣-	٠.٠٧٥٧	٠.٤٥٠٠-

تحليل الانحدار (و): الملائمة والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٣١٧		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.١٦٦٩٠٦	٠.١٤٣٥	١.٣٧
CON	٠.٠١٥٢٩-	٠.٠٣٨	٠.٣٩-
GDP	٤.٣٧٢٨٢٨-	٢.٢١٢٨٢٨	٠.٢٣-
GROWTH	٠.٠١٤٧١-	٠.٠١٢٩	١.٤٧-
LEGSYS(E)	٠.١٤٩٥-	٠.٠٩٧٠	١.٤٥-
LEGSYS(F)	٠.٠٨٩٠٠-	٠.١٢٠٦	٠.٨٧-
LEGSYS(S)	٠.٠٣٨٤٤-	٠.٠٩٠٥	٠.٣٩-

تحليل الانحدار (ز): التوقيت المناسب والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٢١٤		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	٠.٠٦٥٧١٧	٠.٠٦٢٦	١.٠٧
CON	٠.٠١٨٥١٤	٠.٠١٨٧	٠.٩١
GDP	٧.٦٠٢٨٢٨-	٩.٩٧٢٨٢٨	٠.٧٨-
GROWTH	٠.٠٠٢٤٨١	٠.٠٠٥٣	٠.٤٥
LEGSYS(E)	٠.٠٤٧٥٨-	٠.٠٤٥٣	١.٠٧-
LEGSYS(F)	٠.٠٦٦٨٦-	٠.٠٤٩٠	١.٥٤-
LEGSYS(S)	٠.٠٤٣١٩-	٠.٠٤٧	٠.٩٤-

تحليل الانحدار (ي): التحفظ والتوافق المحاسبي الدولي

R^2	٠.٠٣٦٦		
المتغيرات	التقدير	الخطا المعياري	إحصائية- t
Intercept	١٨٣١.٠٧-	١٦٢٠.٤	١.٣٢-
CON	١٠٧.٣٠٩٠	٤٣٤.٧	٠.٤٧
GDP	٠.٠٢٨٨٦٩	٠.٠٢٥٣	١.٣٩
GROWTH	٢٧٨.٨٣٧٩	١٣٤.٧	٢.٣٣**
LEGSYS(E)	٣٣٨.٠٧٠١	١٣٨٣.٢	٠.٤٦
LEGSYS(F)	٦٢٠.٦٦٥٥	١٣٦٦.٥	٠.٣٣
LEGSYS(S)	٢٥٠.١١٦٧	١٣١٣.٦	٠.٤

***، و **، و * تعنى أن علاقة الارتباط تعتبر معنوية إحصائيا عند مستويات ١%، و٥%، ١٠% بالترتيب.

كما يتضح من الجدول رقم (١٦)، ترتبط القدرة التنبؤية بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا بالتوافق المحاسبي الدولي، بينما يرتبط استمرارية الأرباح وتمهيد الدخل بعلاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بالتوافق المحاسبي الدولي. وقد كانت إشارة علاقة جودة اثر الاستحقاق، والقابلية للاعتماد، والملائمة كما هو متوقع، بينما إشارة علاقة التوقيت المناسب، والتحفظ عكس ما هو متوقع، ولكنها لم تكن معنوية إحصائيا. لذلك، تخلص الدراسة إلى أن النتائج لا زالت مختلطة حتى بعد استخدام بيانات الدول المتوافقة فقط، ولا يزال يوجد دليل ضعيف على وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التوافق المحاسبي وجودة التقارير المالية. في ضوء ذلك، توضح النتائج أن التوافق المحاسبي الدولي وحدة ليس من الضروري أن يحسن من جودة التقارير المحاسبية.

٦. خلاصة وحدود الدراسة:

تهتم العديد من الدراسات الحديثة بالتوافق المحاسبي الدولي والآثار المحتملة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية. حيث توجد العديد من الدول العربية إما تطالب أو تسمح بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما يوجد عدد متزايد من الدول تأخذ في الاعتبار تطبيق أو التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مثل المملكة العربية السعودية.توضح الدراسات السابقة مزايا وعيوب التوافق المحاسبي الدولي. حيث يعتقد بعض الباحثين أن التوافق المحاسبي يحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة، في حين يرى بعض المعارضين أن مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية لا تستطيع استيفاء احتياجات البيئة العالمية. لذلك، يعتبر التوافق المحاسبي وتأثيره محل اهتمام العديد من الدراسات الميدانية.

يتمثل هدف الدراسة في فحص العلاقة بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي. حيث تسعى الدراسة لاختبار: (١) مدى تقلص الفروق في الممارسات المحاسبية بين الدول العربية، منعكسة على الفروق بين نسب الأرباح/السعر بمرور الوقت، (٢) ومدى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية والتوافق المحاسبي الدولي. حيث توضح نتائج الدراسة تقلص الفروق المحاسبية بين معظم الدول العربية في العينة بمرور الوقت، وأن التوافق المحاسبي الدولي يعتبر توجه محاسبي سائد بين الدول العربية. بالرغم من ذلك، لم تكشف الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية. حيث توضح نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة سلبية ومعنوية بين استمرارية الأرباح وتمهيد الدخل والتوافق المحاسبي الدولي. كما تكشف الدراسة عن وجود علاقة بنفس الإشارة المتوقعة للقدرة التنبؤية والتحفظ، وعن وجود علاقة غير المتوقعة لجودة اثر الاستحقاق، والقابلية للاعتماد، والتوقيت المناسب، والتحفظ، ولكن لم تكن العلاقة معنوية إحصائيا. لذلك، خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية تعتبر مختلطة وغير معنوية إحصائيا.

كما توضح نتائج تحليل الانحدار لبيانات الدول المتوافقة مع المعايير الدولية وجود دليل ضعيف على وجود علاقة إيجابية معنوية بين التوافق المحاسبي الدولي وجودة التقارير المالية. حيث

ترتبط القدرة التنبؤية بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا مع التوافق المحاسبي الدولي، بينما يرتبط استمرارية الأرباح، وتمهيد الدخل بعلاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بالتوافق المحاسبي الدولي. وكانت إشارة علاقة جودة اثر الاستحقاق، والقابلية للاعتماد، والملائمة كما هو متوقع، بينما إشارة علاقة التوقيت المناسب، والتحفظ عكس ما هو متوقع، ولكن كانت كل تلك العلاقات غير معنوية إحصائيا. نخلص من ذلك إلى انه من غير الضروري أن يترتب على التوافق المحاسبي الدولي وحده تحسين جودة التقارير المالية.

وفي هذا الصدد، يوجد العديد من المبررات التي يمكنها تفسير نتائج الدراسة. أولا، من الممكن أن يكون مدخل نسبة الأرباح/السعر المستخدم في الدراسة لقياس التوافق المحاسبي غير ملائم لقياس مستوى التوافق المحاسبي الدولي. بالإضافة لذلك، قد يكون المتوسط المعدل لنسبة الأرباح/السعر مقياس لتوافق التقارير المالية، وليس مقياس لتوافق المعايير المحاسبية. ففي حين يقوم فرض الدراسة على تأكيد أن توافق معايير المحاسبة يحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة وبالتالي يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، قد لا توجد علاقة بين توافق التقارير المالية وتوافق معايير المحاسبة.بالإضافة لذلك، تعتبر الفروق السنوية للتغير في التوافق المحاسبي الدولي صغيرة وتتذبذب من سنة إلى أخرى، لذلك فأنه من الصعب تحديد الدول المتوافقة إحصائيا.

ثانيا، من الممكن أيضا أن بعض مقاييس الجودة المحاسبية المستخدمة في الدراسة تعتبر غير ملائمة لقياس جودة التقارير المالية عند تطبيقها على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، باستخدام عينة من الشركات الأمريكية والشركات الدولية، كشفت دراسة (Wysocki, ٢٠٠٩) عن فشل نموذج جودة اثر الاستحقاق المطور من قبل (Dechow &Dichev, ٢٠٠٢) في قياس جودة الأرباح. حيث توضح نتائج دراسة (Wysocki, ٢٠٠٩) أن نموذج (Dechow &Dichev, ٢٠٠٢) يظهر علاقة سلبية بين اثر الاستحقاق والتدفقات النقدية، ووجود علاقة بين الارتباط بين اثر الاستحقاق السلبي والتدفق النقدي مع انخفاض جودة التقارير المالية في الشركات الأمريكية والدولية.أيضا، تم تطوير مقاييس جودة التقارير المالية المستخدمة في الدراسات السابقة على أساس البيانات الأمريكية، ويمكن أن تكون تلك المقاييس ملائمة لقياس جودة التقارير المالية للشركات الأمريكية ولكن من غير الملائم تطبيقها على الأسواق العربية، وذلك لوجود العديد من العوامل على مستوى الدولة التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية للدولة، وربما فشلت مقاييس الجودة المستخدمة في الدراسة في التحكم في تلك العوامل على مستوى الدول المختلفة. حيث تعتبر احد حدود الدراسة هو الحاجة لتطوير مقاييس بديلة للجودة المحاسبية تتحكم بشكل أفضل في بيئة كل دولة، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار في الدراسات المستقبلية.

ثالثا، تستخدم الدراسة ثمانية مقاييس مختلفة للجودة المحاسبية نظراً لعدم وجود مدخل واحد متفق علية لقياسها، ولكن تعاني بعض تلك المقاييس من عدم وجود اتساق بينها. فعلى سبيل المثال، قد

يقيس تمهيد الدخل والقدرة التنبؤية جودة رقم الأرباح بشكل عكسي في البيئة الدولية. حيث يمكن أن يكون تمهيد الدخل أكثر قابلية للتنبؤ، والعكس صحيح. فدول مثل مصر والسعودية، والتي أرباحها أكثر تمهيداً قد تتمتع بأرباح يمكن التنبؤ بها أكثر من دول مثل قطر والأردن، والتي أرباحها أقل تمهيداً. بالإضافة لذلك، يوضح (Givoly *et al.*, ٢٠٠٧) أن مدخل (Basu, ١٩٩٧) في قياس التوقيت المناسب والتحفظ لا يعتبر مقياس ملائم لقياس التحفظ بشكل إجمالي، ويمكن أن يؤدي إلى استنتاجات غير صحيحة. في ضوء ما سبق، تتوقف الاستنتاجات المتعلقة بجودة التقارير المالية على كيفية تعريفها.

احد حدود الدراسة الأخرى هو استخدام القوة التفسيرية للانحدار (R^2) كمقياس لجودة التقارير المالية، حيث توجد ثلاث خصائص للجودة المحاسبية – تحديدا، القابلية للاعتماد، والملائمة، والتوقيت المناسب – تم قياسها باستخدام R^2 في الدراسة. بالرغم من ذلك، فان R^2 يتطلب وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما يعتبر حساس جدا لحجم العينة وعدد المتغيرات. فباستخدام هيكل مختلف للعينة يمكن الوصول إلى نتائج تختلف عن النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التوافق المحاسبي الدولي وحدة لا يحسن من جودة التقارير المالية، وأن العلاقة الإيجابية بين التوافق والجودة ليس لها علاقة بالنظام القانوني، أو مستوى التنمية الاقتصادية للدولة. بالرغم من ذلك، فقد فشلت الدراسة في فحص تأثير العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين. لذلك، قد يكون من المناسب في البحوث المستقبلية تحديد عوامل أخرى من المحتمل أن تؤثر على دور التوافق المحاسبي الدولي في تحسين جودة التقارير المالية. بالإضافة لذلك، كما في معظم دراسات التوافق المحاسبي الدولي، يظل هناك حاجة لتطوير مقاييس أقوى للتوافق المحاسبي.

لأغراض تلك الدراسة، تم فحص العلاقة بين التوافق المحاسبي وجودة التقارير المالية على مستوى الدولة. بينما يمكن للدراسات المستقبلية فحص تلك العلاقة على مستوى الشركة، حيث يمكن أن يؤدي التحليل على مستوى الدولة إلى تجميع بيانات وبالتالي إخفاء معلومات هامة على مستوى الشركة. حيث تقيس الدراسة جودة التقارير المالية لكل دولة شاملة شركاتها لكل سنة، ولكن يمكن للبحوث المستقبلية قياس جودة التقارير المالية لكل شركة في العينة لكل فترات العينة، وفحص العلاقة بين التوافق المحاسبي ومقاييس جودة التقارير المالية على مستوى الشركة. أخيرا، وبسبب ندرة البحوث الميدانية التي تفحص تأثير توافق المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية، يمكن للبحوث المستقبلية أن تهتم بصياغة إطار نظري للعلاقة بين التوافق وجودة التقارير المالية، وتطوير نماذج أقوى لفحص تلك العلاقة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أحمد نور ، ٢٠٠٠ ، مبادئ المحاسبة المالية: المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

مدثر طه أبو الخير،٢٠٠٧،أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق الانخفاض في قيمة الأصول –**المجلة العلمية – التجارة والتمويل كلية التجارة**، جامعة طنطا – العدد الثاني: ١-٥٧.

زكريا محمد الصادق ،١٩٨٩، تطور بحوث المحاسبة في علاقتها بمناهج البحث العلمي، **المجلة العلمية –التجارة والتمويل، كلية التجارة**، جامعة طنطا، العدد الأول:١٥-١٢٣.

طارق عبد العال حماد، (٢٠٠٢)،مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية (بالتطبيق على البنوك)"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس**، العدد الثاني:٥١١-٦٠٥.

رضا إبراهيم صالح، (٢٠٠٩)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية**، العدد رقم (٢) المجلد رقم (٤٦) يوليو: ٣٩-٩٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Aboody, D., J. Hughes, and J. Liu. ٢٠٠٥. Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital. ***Journal of Accounting Research***,٤٣ (٥): ٦٥١-٦٧٣.

Ahmed, A., M. Neel, and D. Wang. ٢٠١٢. Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=١٥٠٢٩٠٩

Archer, A., P. Delvaille, and S. Mcleay. ١٩٩٦. A Statistical Model of International Accounting Harmonization. ***Abacus***,٣٢ (١): ١-٢٩.

Ashbaugh, H. ٢٠٠١. Non-US Firms' Accounting Standard Choices. ***Journal of Accounting and Public Policy***, ٢٠: ١٢٩-١٥٣.

Ashbaugh, H. and M. Pincus. ٢٠٠١. Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings. ***Journal of Accounting Research***, ٣٩ (٣): ٤١٧-٤٣٤.

Ball, R. and P. Brown. ١٩٦٨. An empirical evaluation of accounting income numbers. ***Journal of Accounting Research***, ٦ (٢): ١٥٩-١٧٨.

Ball, R., and L. Shivakumar. ٢٠٠٦. The Role of accruals in Asymmetrically Timely Gain and Loss Recognition. ***Journal of Accounting Research***. ٤٤ (٢): ٢٠٧-٢٤٢.

Ball, R., S.P. Kothari, and A. Robin. ٢٠٠٠. The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. ***Journal of Accounting and Economics***, ٢٩: ١-٥١.

Ball, Ray. ١٩٩٥. Making Accounting More International: Why, How, and How Far Will It Go? ***Journal of Applied Corporate Finance***, ٨ (٣): ١٩-٣٠.

Barth, M., W. Landsman, and M. Lang. ٢٠٠٨. International Accounting Standards and Accounting Quality. ***Journal of Accounting Research***, ٤٦(٣): ٤٦٧-٤٩٨.

Barth, M.E., C. Greg, and S. Toshi. ١٩٩٩. International accounting harmonization and global equity markets. ***Journal of Accounting and Economics***. ٢٦: ٢٠١-٢٣٥.

Barth, M.E., W.R. Landsman, M. Lang, and C. Williams. ٢٠٠٧. Accounting Quality: International Accounting Standards and US GAAP. Working paper, University of North Carolina and Stanford University.

Basu, S. ١٩٩٧. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. ***Journal of Accounting and Economics***, ٢٤: ٣-٣٧.

Beneish, M., B. Miller, and T. Yohn. ٢٠٠٩. IFRS Adoption and Cross-border Investment in Equity and Debt Markets. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=١٤٠٣٤٥١

Beneish, M.D. and M.E. Vargus. ٢٠٠٢. Insider Trading, Earnings Quality, and Accrual Mispricing. ***The Accounting Review***, ٧٧ (٤): ٧٥٥-٧٩١.

Biddle, G. C. and Hilary G. ٢٠٠٦ Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment. ***The Accounting Review***, ٨١ (٥): ٩٦٣-٩٨٢.

Bodie, Z., A. Kane, and A.J. Marcus. ٢٠٠٢. *Investments*. ٦th edition. New York, NY: McGraw-Hill.

Bradshaw, M.T. and G.S. Miller. ٢٠٠٢. Are Detailed Accounting Standards Sufficient to Ensure Compliance? Evidence from Non-U.S. Firms Adopting US GAAP. Working paper. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=٣١٠٤٢١

Brown, P., J. Preiato, and A. Tarca. ٢٠١٠. Mandatory IFRS and Properties of Analysts' Forecasts: How Much Does Enforcement Matter? UNSW Australian School of Business Research Paper No. ٢٠٠٩ ACCT ٠١. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=١٤٩٩٦٢٥

Chamisa, E. ٢٠٠٠. The Relevance and Observance of the IASC Standards in Developing Countries and the Particular Case of Zimbabwe. ***The International Journal of Accounting***, ٣٥ (٢): ٢٦٧-٢٨٦.

Dechow, P.M. ١٩٩٤. Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. ***Journal of Accounting and Economics***, ١٨: ٣-٤٢.

Dechow, P.M. and Deichev, I.D. ٢٠٠٢. The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. ***The Accounting Review***, ٧٧ (Supplement): ٣٥-٥٩.

DeFond, M., X. Hu, M. Hung, and S. Li. ٢٠١١. The Impact of IFRS Adoption on Foreign Mutual Fund Ownership: The Role of Comparability. ***Journal of Accounting and Economics***, ٥١(٣): ٢٤٠-٢٥٨.

Ding, Y., T. Jeanjean, and H. Stolowy. ٢٠٠٥. Why do national GAAP differ from IAS? The role of culture. ***The International Journal of Accounting***, ٤٠: ٣٢٥-٣٥٠.

Easton P.D. and M.E. Zmijewski. ١٩٨٩. Cross-sectional variation in the stock market response to accounting earnings announcements. ***Journal of Accounting and Economics***, ١١: ١١٧-١٤١.

El-Gazzar, S.M., P.M. Finn, and R. Jacob. ١٩٩٩. An Empirical Investigation of Multinational Firms' Compliance with International Accounting Standards. ***The International Journal of Accounting***, ٣٤ (٢): ٢٣٩-٢٤٨.

Entwistle, G.M., G.D. Feltham, and C. Mbagwu. ٢٠٠٥. The Voluntary Disclosure of Pro Forma Earnings: A U.S. – Canada Comparison. ***Journal of International Accounting Research***. ٤ (٢): ١-٢٣.

Financial Accounting Standards Board Website. ٢٠٠٦. *Conceptual Framework – Joint Project of the IASB and FASB.* http://www.fasb.org/project/conceptual_framework.shtml.

Financial Accounting Standards Board. ١٩٩٦. *The IASC-US Comparison Project: Areport on the Similarities Between and Differences Between IASC standards and US GAAP*. Norwalk, CT: FASB.

Francis, J., R. LaFond, P. M. Olsson, and K. Schipper. ٢٠٠٤. Costs of Equity and Earnings Attributes. ***The Accounting Review***, ٧٩ (٤): ٩٦٧-١٠١٠.

Garrido, P., Á León, and A. Zorio. ٢٠٠٢. Measurement of formal harmonization progress: The IASC experience. ***The International Journal of Accounting***. ٣٧: ١-٢٦.

Givoly, D., C. Hayn, and A. Natarajan. ٢٠٠٧. Measuring Reporting Conservatism. ***The Accounting Review***, ٨٢ (١): ٦٥-١٠٦.

Herrmann, D. and W. Thomas. ١٩٩٥. Harmonisation of Accounting Measurement Practices in the European community. ***Accounting and Business Research***, ٢٥ (١٠٠): ٢٥٣-٢٦٥.

Hodge, F.D. ٢٠٠٣. Investors' Perceptions of Earnings Quality, Auditor Independence, and the Usefulness of Audited Financial Information. ***Accounting Horizons***. ١٧ (Supplement): ٣٧-٤٨.

Hunton, J.E, R. Libby, and C.L. Mazza. ٢٠٠٦. Financial Reporting Transparency and Earnings Management. ***The Accounting Review***, ٨١ (١): ١٣٥-١٥٧.

Jeanjean, T., and H. Stolowy. (٢٠٠٨). Do Accounting Standards Matter? An Exploratory Analysis of Earnings Management Before and After IFRS Adoption. ***Journal of Accounting and PublicPolicy***, ٢٧ (٦):٤٨٠-٤٩٤.

Joos, P. and M. Lang. ١٩٩٤. The Effects of Accounting Diversity: Evidence from the European Union. ***Journal of Accounting Research***, ٣٢ (Supplement): ١٤١-١٦٨.

Kirby, A.J. ٢٠٠١. International competitive effects of harmonization. ***The International Journal of Accounting***, ٣٦: ١-٣٢.

La Porta, R., F. Lopez-De-Silanes, A. Shleifer, R. W. Vishny. ٢٠٠٠. Investor protection and corporate governance. ***Journal of Financial Economics***, ٥٨: ٣-٢٧.

Land, J., and M. Lang. ٢٠٠٢. Empirical evidence on the evolution of international earnings. ***The Accounting Review***, (Supplement): ١١٥-١٣٣.

Lang, M., J.S. Raedy, and M.H. Yetman. ٢٠٠٣. How Representative Are Firms That Are Cross-Listed in the United States? An Analysis of Accounting Quality. ***Journal of Accounting Research***, ٤١ (٢):٣٦٣-٣٨٦.

Lang, M., M. Maffett, and E. Owens. ٢٠١٠. Earnings Comovement and Accounting Comparability: The Effects of Mandatory IFRS Adoption. Simon School Working Paper No. FR ١١-٠٣. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=١٦٧٦٩٣٧.

Leuz, C., D. Nanda, and P.D. Wysocki. ٢٠٠٣. Earnings management and investor protection: an international comparison. ***Journal of Financial Economics***, ٦٩: ٥٠٥-٥٢٧.

Lev, B., and D. Nissim. ٢٠٠٤. Taxable Income, Future Earnings, and Equity Values. ***The Accounting Review***, ٧٩ (٤): ١٠٣٩-١٠٧٤.

Levitt, A. ١٩٩٨. The Importance of High Quality Accounting Standards. ***Accounting Horizons***, ١٢ (١): ٧٩-٨٢.

Li, S. ٢٠١٠. Does Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards in the European Union Reduce the Cost of Equity Capital? ***The Accounting Review***, ٨٥ (٢): ٦٠٧-٦٣٦.

Maines, L.A. and J.M. Wahlen. ٢٠٠٦. The Nature of Accounting Information Reliability: Inferences from Archival and Experimental Research. ***Accounting Horizons***, ٢٠ (٤): ٣٩٩-٤٢٥.

Mikhail, M.B., B.R. Walther, and R.H. Willis. ٢٠٠٣. Reactions to Dividend Changes Conditional on Earnings Quality. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, ١٨ (١): ١٢١-١٥١.

Murphy, A. ١٩٩٩. Firm Characteristics of Swiss Companies that Utilize International Accounting Standards. ***The International Journal of Accounting***, ٣٤ (١): ١٢١-١٣١.

Murphy, A. ٢٠٠٠. The Impact of Adopting International Accounting Standards on the Harmonization of Accounting Practices. ***The International Journal of Accounting***, ٣٥ (٤): ٤٧١-٤٩٣.

Myers, J.N., L.A. Myers, and T.C. Omer. ٢٠٠٣. Exploring the Term of the Auditor-Client Relationship and the Quality of Earnings: A Case for Mandatory Auditor Rotation? ***The Accounting Review***, ٧٣ (٣): ٧٧٩-٧٩٩.

Penman, S.H. and X. Zhang. ٢٠٠٢. Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock returns. ***The Accounting Review***, ٧٧ (٢): ٢٣٧-٢٦٤.

Richardson, S. ٢٠٠٣. Earnings quality and short sellers. ***Accounting Horizons***, ١٧ (Supplement): ٤٩-٦١.

Sen, P.K. ٢٠٠٥. Reported Earnings Quality Under Conservative Accounting and Auditing. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, ٢٠ (٣): ٢٢٩-٢٥٦.

Stolowy, H., A. Haller, and V. Klockhaus. ٢٠٠١. Accounting for brands in France and Germany compared with IAS ٣٨: An illustration of the difficulty of international harmonization. ***The International Journal of Accounting***, ٣٦: ١٤٧-١٦٧.

Street, D.L., J.G. Sidney, and S.M. Bryant. ١٩٩٩. Acceptance and Observance of International Accounting Standrads: An Empirical Study of Companies claiming to Comply with IASs. ***The International Journal of Accounting***, ٣٤ (١): ١١-٤٨.

Street, D.L., N.B. Nichols, and S.J. Gray. ٢٠٠٠. Assessing the Acceptability of International Accounting Standards in the US: An empirical Study of the Materiality of US GAAP Reconciliations by Non-US Companies Complying with IASC Standards. ***The International Journal of Accounting***, ٣٥ (١): ٢٧-٦٣.

Tan, H., S. Wang, and M. Welker. ٢٠١١. Analyst Following and Forecast Accuracy after Mandatory IFRS Adoptions. ***Journal of Accounting Research***, ٤٩ (٥): ١٣٠٧-١٣٥٧.

van der Tas, Leo G. ١٩٨٨. Measuring Harmonization of Financial Reporting Practice. ***Accounting and Business Research***, ١٨(٧٠): ١٥٧-١٦٩.

Wang, D. ٢٠٠٦. Founding Family Ownership and Earnings Quality. ***Journal of Accounting Research***, ٤٤ (٣): ٦١٩-٦٥٦.

Wysocki, P.D. ٢٠٠٩. Assessing Earnings and Accruals Quality: U.S. and International Evidence. Working Paper, MIT Sloan School of Management.

A Comparative Empirical Study of the Relationship Between Financial Reporting Quality and International Accounting Convergence: Application to Companies Listed in the Arab Capital Markets

Ayman A. Shetewy
Assistant Professor of Accounting
Alexandria University

ABSTRACT

This study empirically examined the functional relationship between financial reporting quality and accounting convergence. The first phase of the examination involved identifying and measuring accounting quality attributes and accounting convergence. Random effect panel regression analyses of all sample countries and sub-sample countries were used to examine whether there is a positive association of accounting convergence with improvement in accounting quality. Notably, all data were collected from publicly available sources.

This study found little evidence of a positive association between accounting convergence and accounting quality improvements. The results with overall sample countries based on a random effect panel regression of the relationship between accounting quality and accounting convergence were mixed.

Since the test results with the mixture of converged and non-converged countries were likely to aggregate and wash out the net impact of convergence on quality improvement, sample countries were partitioned into converged countries and non-converged countries. Random effect panel regression results with data of converged countries only were qualitatively similar, stronger but still mixed. The results suggested that accounting convergence alone does not necessarily improve accounting quality.